



European
University
Institute

ROBERT
SCHUMAN
CENTRE FOR
ADVANCED
STUDIES



Middle
East
Directions

RESEARCH
PROJECT
REPORT

MARCH 2019/06

السياق السياسي الاقتصادي
لإعادة الإعمار في سوريا
الآفاق في ظل إرث تنموي
غير متكافئ

AUTHORS:

جوزيف ضاهر

This work has been published by the European University Institute,
Robert Schuman Centre for Advanced Studies.

© European University Institute 2019
Content and individual chapters © Daher Joseph, 2019

This text may be downloaded only for personal research purposes. Additional reproduction for other purposes, whether in hard copies or electronically, requires the consent of the authors. If cited or quoted, reference should be made to the full name of the author(s), editor(s), the title, the year and the publisher.

Requests should be addressed to med@eui.eu.

Views expressed in this publication reflect the opinion of individual authors and not those of the European University Institute.

Middle East Directions
Robert Schuman Centre for Advanced Studies

Research Project Report
RSCAS/Middle East Directions 2019/06
March 2019

European University Institute
Badia Fiesolana
I – 50014 San Domenico di Fiesole (FI)
www.eui.eu/RSCAS/Publications/
cadmus.eui.eu

السياق السياسي الاقتصادي لإعادة الإعمار في سوريا الآفاق في ظل إرث تنموي غير متكافئ

جوزيف ضاهر¹

ملخص تنفيذي

إن التنفيذ المتسارع لسياسات الليبرالية الجديدة في العقد الذي تلا صعود بشار الأسد إلى السلطة في عام ٢٠٠٠ قد أفاد الطبقات العليا في المجتمع السوري وأفاد كذلك المستثمرين الأجانب، وبخاصة من دول الخليج العربي ومن تركيا، ولكن ذلك كان على حساب الأغلبية الساحقة من السوريين الذين كانوا يرزحون تحت وطأة التضخم النقدي والتكاليف المعيشية المتزايدة.

لقد شهد الاقتصاد السوري تحوُّلاً بعد عام 2011 بفعل الدمار الواسع والتشظي المناطقي المرتبط بخسارة الدولة سيادتها في عدة مناطق من البلاد. وأدى هذا التشظي إلى نشوء "اقتصاديات حرب متعددة" تؤدي عدة جهات محلية وأجنبية أدواراً في ديناميكياتها. وفيما تتلاشى حدة الحرب فإن النظام السوري وراسماليي المحسوبية سيتخذون من التحول الاقتصادي في إطار إعادة الإعمار وسيلة يعززون من خلالها قوتهم السياسية والاقتصادية وسيطرتهم على المجتمع السوري، في حين يمنحون في الوقت نفسه حلفاءهم الأجانب حصة من هذه السوق مكافأة لهم على مساعدتهم.

وفي هذا الإطار فإن خطة الحكومة السورية لإعادة الإعمار، وهي خطة لا تزال ناقصة، ستعزز وتقوي السمة الاستبدادية والميراثية للنظام ولشبكته، ولكنها أيضاً ستستخدم وسيلة لمعاقبة وتأديب المجموعات السكانية الثائرة سابقاً. وفي الوقت نفسه فإن عملية إعادة الإعمار ستجبر النظام في دمشق على التعامل مع سلسلة من التناقضات والتحديات التي يمكن أن تشكل فرصاً بالنسبة إلى جهات محلية وخارجية.

¹ حصل جوزيف ضاهر على درجة الدكتوراه في الدراسات التنموية في كلية الدراسات الشرقية والإفريقية (ساوس) في جامعة لندن في عام (٢٠١٥)، ودرجة الدكتوراه في العلوم السياسية في جامعة لوزان في سويسرا عام (٢٠١٨)، وهو يدرّس حالياً في جامعة لوزان ويعمل أستاذاً مشاركاً بدوام جزئي في معهد الجامعة الأوروبية في فلورنسا، إيطاليا. ترجم هذه الورقة من الإنكليزية: وسيم سنبل.

في حين كان نظام الأسد يبدأ بتحقيق الانتصارات العسكرية ويستعيد السيطرة على مساحات من الأراضي بالتعاون مع حلفائه الأجانب فإنه قد بدأ يولي اهتمامه بمسألة إعادة الإعمار. ورغم أن الإطار القانوني لإعادة الإعمار يعود إلى المرسوم رقم ٦٦ الصادر عام ٢٠١٢ ومع أن إعادة بناء بعض الخدمات والبنية التحتية قد تحقق بالفعل في مناطق استراتيجية، إلا أن بعض النقاشات حول إعادة الإعمار أصبحت أكثر جدية في بداية عام ٢٠١٧ بعد استعادة النظام سيطرته على حلب. وفي الوقت نفسه فإن مفاوضات دبلوماسية عدة على المسرح الدولي قد سعت لتبني تدابير كان من شأنها أنها قد ساهمت في استمرار نظام دمشق ومكوناته. فمعظم الدول العالمية والإقليمية قد تقبلت الآن بقاء نظام الأسد في السلطة.

وعلى الرغم من أن الحرب لم تنته إلا أن مسألة إعادة الإعمار قد أصبحت طاغية في كل النقاشات حول سوريا ليس ضمن الدوائر الدبلوماسية ودوائر رسم السياسات الغربية فحسب بل وفي خطاب النظام السوري وحلفائه الأجانب أيضاً². وبلغت تقديرات تكاليف إعادة الإعمار في منتصف سنة ٢٠١٨ ما بين ٣٥٠-٤٠٠ مليار دولار أمريكي³، وهذه أرقام تكفي لإغراء الجهات الوطنية والأجنبية على حد سواء.

يسعى هذا البحث بدايةً إلى تعميق فهم وتحليل ديناميكيات إعادة الإعمار، ومن أجل هذا المسعى فمن المهم أولاً مراجعة سياسات سوريا الاقتصادية في العقد السابق للانتفاضة الشعبية والتي أغنت إلى حد كبير طبقة صغيرة من رجال الأعمال المقربين من النظام، بينما زادت من الفوارق الاجتماعية وأفقرت قطاعات واسعة من المجتمع. إن للواقع الاجتماعي الاقتصادي للمجتمع السوري قبل الحرب، وبخاصة فيما يتعلق بعدم المساواة، دورٌ جوهريٌّ في فهم ديناميكيات إعادة الإعمار الحالية.

ثم تبحث هذه المقالة تحولات الاقتصاد السياسي في سوريا، وذلك بالنظر في كيفية تأثير الدمار المادي المحسوس الذي خلفته الحرب على البنية الاقتصادية للبلد، ويركز هذا القسم على تحليل اقتصاد الحرب ودراسة خصائصه ويركز خاصةً على رأسمالي المحسوبية، وعلى القوانين والتشريعات الصادرة حديثاً، وعلى الخطوات التي اتخذها النظام لمكافأة حلفائه.

وتنظر هذه المقالة أخيراً في السيناريوهات والآفاق المحتملة بناء على الديناميكيات الحالية للصراع، وذلك من أجل النظر في اتجاهات جديدة للبحث في اقتصاد الحرب وعملية إعادة الإعمار. فكما أن النظام قد استخدم الحرب ودمارها لتكثيف سياسات الليبرالية الجديدة وتأمين سلطة سياسية أكبر، فإن الطريقة التي سنتشكل بها عملية إعادة الإعمار تقدم فرصة أخرى لأصحاب السلطة لكي يوسعوا نفوذهم السياسي والاقتصادي في سوريا.

² فقد دعا الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على سبيل المثال أوروبا إلى المساهمة في إعادة إعمار سوريا للسماح لملايين اللاجئين بالعودة إلى وطنهم. (انظر <https://bit.ly/2MDzqgC>). وفي المقابل فإن الاتحاد الأوروبي قد أكد مراراً أنه سيكون مستعداً للمساعدة في إعادة إعمار سوريا فقط بعد استقرار انتقال سياسي شامل وحقيقي وجامع ناتج عن مفاوضات بين أطراف النزاع في سوريا على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤ لعام ٢٠١٥ وبيان جنيف لعام ٢٠١٢. وقد نُشرت تقارير عدة تعكس هذا الموقف (راجع الرابط التالي: <http://www.europarl.europa.eu/legislative-train/theme-europe-as-a-stronger-global-actor/file-eu-strategy-forsyria>).

³ مكدوال، أنغوس (٢٠١٨) "المدى البعيد للعقوبات الأمريكية يضرب عملية إعادة الإعمار في سوريا"، رويترز، ٢ أيلول، <https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-sanctions/long-reach-of-u-s-sanctions-hits-syria-reconstruction-idUSKCN1I06Z>

الجزء الأول: الاقتصاد السوري في ظل حكم بشار الأسد قبل عام ٢٠١١

إن العقد الذي تلا وصول بشار الأسد إلى سدة الحكم والتحرير المتسارع للاقتصاد الذي أعقب ذلك كان ضمن مناخ سياسي إقليمي متقلقل، ففي هذه الفترة قادت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا الحرب على العراق في عملية عسكرية انتهت باحتلاله وتدفق مليون إلى مليون ونصف لاجئ عراقي إلى سوريا، ثم تلا ذلك انسحاب الجيش السوري من لبنان في عام 2005. كما واجهت سوريا في الوقت ذاته نمواً سكانياً سريعاً⁴، وانخفاضاً في إنتاج النفط⁵ وجفافاً حاداً بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٩.

الأثر البنوي لسياسات الليبرالية الجديدة: هبوط في الإنتاج وصعود للاقتصاد غير الرسمي

يقول الكثير من الباحثين إن اتساع مظاهر التهميش الاقتصادي والمظالم الاجتماعية الاقتصادية أضعفت القاعدة السياسية للنظام السوري وشكّل أحد أهم أسباب انفجار الانتفاضة الشعبية في سوريا⁶. وعلى نطاق أوسع فقد كان للانتفاضات الشعبية في عام ٢٠١١ جذورٌ في الأنماط المحددة للإنتاج الرأسمالي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. إذن أن وراء مظهر الأداء الحسن للاقتصاديات الكلية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كانت هذه البلدان وما تزال تعاني من أعراض اقتصادية كامنة مشابهة تعود جذورها لعقود مضت. ومنها تطوير وتوسيع قطاعات اقتصادية محددة – ولا سيما في مجال الخدمات – بالتزامن مع انحسار القطاعات الإنتاجية، ومعدلات بطالة مرتفعة رافقتها معدلات مرتفعة جداً من هجرة أصحاب المهارات، أي هجرة العقول، وإدارة الموارد (بما في ذلك الموارد غير الطبيعية) بطريقة الدول الريعية، والفساد المتمثل بالأوليغارشية العشائرية والتي تشمل في بعض الأحيان النخب العسكرية⁷.

مرّت سوريا بمرحلة تطبيق متسارع لسياسات الليبرالية الجديدة⁸ في العقد الذي تلا تسلّم بشار الأسد السلطة في عام ٢٠٠٠. واتّسمت هذه العملية بصورة رئيسية بالخصخصة على نطاق واسع، وتحرير الاقتصاد، وتخفيض الدعم الحكومي للعديد من المنتجات والخدمات. لم تكن هذه العملية مطلقة، حيث إن الدولة السورية واصلت تأدية أدوار اقتصادية مباشرة وكبيرة، وذلك بتوظيف أعداد كبيرة من المواطنين، والإحجام عن خصخصة ممتلكات عامة رئيسية خلال تلك الفترة، عدا بعض الأراضي قرب نهر الفرات.

كما أن سياسات تحرير الاقتصاد والخصخصة كانت تمثل أداة مكّنت الحاكم الجديد من تعزيز سلطته. وعلى عكس والده فإن بشار الأسد سمح للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالتدخل في عملية تحرير الاقتصاد.

⁴ شهدت سوريا في السنوات الأخيرة أحد أعلى معدلات النمو السكاني في العالم، وقد احتلت المرتبة التاسعة على قائمة الأمم المتحدة لأسرع البلدان نمواً سكانياً بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠. ساندرز، فيل (٢٠١١) "التضخم السكاني في سوريا يعيق تقدم البلاد"، *ناشيونال*، ٦ آذار، <https://www.thenational.ae/world/mena/population-surge-in-syria-hampers-country-s-progress-1.448497>

كان عدد سكان سوريا ١٢,١ مليوناً في عام ١٩٩٠، و١٧,٩ مليوناً في عام ٢٠٠٣، وقريبة ٢١ مليوناً في عام ٢٠١٠. رافاييلي، نمرود، (٢٠٠٧)، "اقتصاد سوريا الهش"، *مراجعات الشرق الأوسط للشؤون الدولية*، المجلد ١١، العدد ٢.

⁵ انخفض إنتاج النفط من ٥٢٧,٠٠٠ برميل في اليوم في عام ٢٠٠٣ إلى ٣٧٩,٠٠٠ برميل في اليوم في عام ٢٠١٠، وهذا ما جعل سوريا مستورداً صافياً للنفط في عام ٢٠٠٨. ومع هذا فإن إنتاج النفط كان لا يزال يشكل ٩,٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٠ حسب الروايات الرسمية فيما بقيت صادرات النفط أهم مصدر لعائدات القطع الأجنبي.

⁶ داهي، عمر ومنيف، ياسر (٢٠١٢) "احتجاجات سوريا: متابعة لاجتماع الاستبداد والليبرالية الجديدة"، *مجلة الدراسات الآسيوية والإفريقية*، العدد ٤٧، المجلد ٣٢٣، ص ٣٢٣-٣٣١. عبود، سامر (٢٠١٤) "حرب سوريا الاقتصادية"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، <http://carnegie-mec.org/diwan/54131>

⁷ الموهوب موهود (٢٠١١) "الاقتصاد السياسي للثورات العربية: تحليلات ووجهات نظر"، *المغرب - المشرق*، العدد ٢١٠.

⁸ الليبرالية الجديدة كما أفهمها هي تنظيم معين للرأسمالية لإتاحة الظروف المواتمة لإعادة إنتاج الرأسمالية على نطاق عالمي وهي أيضاً من هجوم الطبقة الحاكمة والذي مرّ بفترات ركود في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي وكانت نتيجة ذلك إعادة هيكلة وتوليد أشكال جديدة وموسعة من التراكم الرأسمالي. انظر إلى سيموريلي، إيدي (٢٠٠٩) "خذ الليبرالية الجديدة مأخذ الجد"، *الاشتراكية العالمية*، العدد ١٢٢، <http://isj.org.uk/take-neoliberalism-seriously/>. إن الهدف الأساسي من الليبرالية الجديدة حسبما أكد ديفيد هارفي هو تطوير "نظام تراكم رأسمالي" جديد "يتسم بعدم التدخل باقتصاد الدولة تدخلاً مباشراً إلا بالحد الأدنى، وينحصر في تأسيس الأدوار القانونية والسياسية والعسكرية اللازمة لضمان العمل المناسب للأسواق ولخلقها في القطاعات التي لا توجد فيها هذه الأسواق" أشير إلى ذلك في: روكو، روبرتو (٢٠١٢) *غرامشي في القاهرة: استبداد الليبرالية الجديدة، الثورة السليبية وفشل السلطة في مصر في عهد مبارك، ١٩٩١-٢٠١٠*، (رسالة دكتوراه)، جامعة لندن، كلية لندن للاقتصاد، ص ٧٢.

ففي عام ٢٠٠٥ تم تبني "اقتصاد السوق الاجتماعي" ليصبح هو الاستراتيجية الاقتصادية الجديدة، وذلك في المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي. وبعبارة أخرى فإن القطاع الخاص، وليس القطاع الحكومي، هو الذي سيكون شريكاً وقائداً في عملية التطوير الاقتصادي وفي توفير فرص العمل⁹. كان الهدف بالدرجة الأولى هو تشجيع التراكم في القطاع الخاص بصورة رئيسية من خلال عملية تسويق الاقتصاد، فيما انسحبت الدولة من مجالات توفير الرعاية الاجتماعية، وهو ما أدى إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية-الاقتصادية الموجودة مسبقاً. وقد نُفذ ما يزيد عن ١٠٠٠ قانون ومرسوم جديد بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٠ من ضمن عملية تحرير الاقتصاد هذه¹¹.

إلى جانب زيادة تحرير الاقتصاد والخصخصة كانت هناك زيادة في العمالة غير الرسمية. إذ رصدت الخطة الخمسية العاشرة للحكومة السورية لعام ٢٠٠٥ زيادة في حصة العمالة الهشة منذ نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي، بما في ذلك العاملون لحسابهم الخاص، والمساهمون في عمل الأسرة، والعمالة في القطاع غير الرسمي. وقدّرت خطة ٢٠٠٥ أن مساهمة العمالة غير الرسمية تشكل ٣٠ بالمائة من إجمالي العمالة وقرابة ٣٠-٤٠ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ وظّف القطاع غير الرسمي ٤٨ بالمائة من الفقراء في المناطق الريفية و٣١ بالمائة من الفقراء في المناطق الحضرية. والجدير بالذكر أن أكثر من نصف العمال في القطاع غير الرسمي كانوا تحت سن الثلاثين وهو ما يشير إلى تناقص الفرص الاقتصادية المتوفرة للشباب السوريين خلال فترة تحرير الاقتصاد¹².

إن تدفق الاستثمار في العقد الذي سبق الانتفاضة الشعبية أدى إلى فورة في التجارة والإسكان والصيرفة والبناء والسياحة¹³. خلال عقد الألفين (٢٠٠٠-٢٠٠٩) كانت ١٣% فقط من جميع الاستثمارات المحلية والأجنبية في مجال التصنيع¹⁴. وعند اندلاع الحرب في عام ٢٠١١ كانت حصة الصناعة والتعدين ٢٥ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في حين كانت مساهمة إنتاج التصنيع ٤% فقط من الناتج المحلي الإجمالي¹⁵. وكانت حصة القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد¹⁶ قد تقلصت من ٤٨ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٢ إلى ٤١ بالمائة في عام ٢٠١٠؛ ومع انخفاض الإنتاج فإن حصة الأجور من الوارد القومي في مقابل الأرباح والربح قد انخفضت أيضاً بالقيمة المطلقة من ٤١ بالمائة في عام ٢٠٠٤ إلى أقل من ٣٣ بالمائة بين عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩، مما يعني أن الأرباح والربح قد هيمنت على ما يزيد

⁹ عبود، سامر (٢٠١٥) "البحث عن 'الاجتماعي' في اقتصاد السوق الاجتماعي"، في: هاينبوخ، ر. (محرراً) (٢٠١٥) سوريا: من صعود الاستبداد إلى الثورة؟، مطبوعات جامعة سيراكيوز: سيراكيوز، ص ٥٥.

¹⁰ من المهم التذكر أن نظام سوريا الاقتصادي كان يتسم بشكل من أشكال رأسمالية المحاباة أو المافيا حيث كانت الفرص الاقتصادية تعتمد على الولاء للنظام. لم تكن عناصر البرجوازية المقصاة والمهمشة غير المرتبطة بالنظام عنصراً داعماً للنظام. كما لم يكن من الممكن تنفيذ صفقة تجارية كبيرة أو مشروع تجاري كبير دون مشاركة رأسمالي المحاباة المرتبطين بالنظام. وفي هذا الإطار فإن الخط الفاصل بين القطاعين الخاص والعام لم يكن واضحاً.

¹¹ لايم، رون فريبرغ (٢٠١٢) "معاقبة سوريا الأسد، تحديد التداعيات الاقتصادية والاجتماعية-الاقتصادية والسياسية للعقوبات الدولية المفروضة على سوريا منذ شهر آذار من عام ٢٠١١"، ص ١٥-١٤،

https://www.dtiis.dk/files/media/publications/import/extra/rp2012-13_sanctioning_assads_syria_web_1.pdf

¹² منظمة العمل الدولية (٢٠١٠) "الجنسانية، العمالة، والاقتصاد غير الرسمي في سوريا"، ملخص السياسة ٨،

<https://bit.ly/2C8YS7f>، ص ٣.

¹³ هاينبوخ، ريموند (٢٠١٢) "سوريا: من 'صعود الاستبداد' إلى الثورة؟" العلاقات الدولية، المجلد ٨٨، العدد ١، ص ٩٥-١١٣.

¹⁴ عبود (٢٠١٥) المرجع السابق، ص ٥٥.

¹⁵ تحرير التجارة وبخاصة المعاهدة مع تركيا والتصدير الهائل للمنتجات التركية أدى دوراً سلبياً في اضطراب المصادر الإنتاجية وفي إغلاق الكثير من المصانع المحلية وخاصة الموجودة منها في ضواحي المدن الرئيسية حيث اندلعت العديد من الاحتجاجات في عام ٢٠١١. مطر، ليندا (٢٠١٥) الاقتصاد السياسي للاستثمار في سوريا، بالغريف ماكملان: لندن، ص ١٢ و ص ١١٥.

¹⁶ نقصد بالقطاعات الإنتاجية القطاعات الرئيسية (الزراعة والتعدين والصناعات الأخرى المعتمدة على الموارد الطبيعية) والقطاعات الثانوية (التصنيع والهندسة والبناء) من الاقتصاد.

¹⁷ مرزوق، نبيل (٢٠١٣) "الانتمية المفقودة في سوريا"، في بشارة، عزمي (محرراً) خلفيات الثورة السورية، دراسات سورية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص ٤٠.

عن ٦٧ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي¹⁸. وازدادت حصة قطاع الخدمات بالقيمة المضافة من ٤١,٩ بالمئة في عام ٢٠٠٠ إلى ٥٥,٥ بالمئة في عام ٢٠٠٨. لقد كان هذا القطاع يمثل ٨٤ بالمئة من النمو المسجل خلال هذه المرحلة¹⁹. لذا فإن النمو الاقتصادي كان قد أصبح أكثر اعتماداً من ذي قبل على الربيع، وعلى عوائد صادرات النفط، والربيع الجيوسياسية²⁰، وتدفق رأس المال، بما في ذلك الحوالات المالية التي كانت تمثل ٣ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨.

التحويلات في التوزيع الاجتماعي للثراء والفقير: المنتفعون والخاسرون

أفادت سياسات الليبرالية الجديدة إلى حد كبير الطبقات العليا من المجتمع السوري ومن المستثمرين الأجانب، وبخاصة من دول الخليج ومن تركيا، وذلك على حساب الأغلبية الساحقة من السوريين الذين رزحوا تحت وطأة التضخم النقدي والتكاليف المعيشية المتصاعدة. وقد خفضت الحكومة خلال هذه الفترة الضرائب على أرباح قطاع الأعمال تخفيضاً ملحوظاً وذلك للمجموعات والأفراد على حد سواء. وُضعت هذه التدابير حيّز التنفيذ على الرغم من أن التهرب الضريبي كان أمراً سائداً أصلاً وكانت قيمته قد وصلت إلى ١٠٠ مليار ليرة سورية في عام ٢٠٠٩ حسب بعض التقديرات – وهو ما يقارب مليوني دولار أمريكي في ذلك الوقت²¹.

وقد ترافقت تدابير تحرير الضرائب مع تخفيضات في الدعم الحكومي وإيقاف التوظيف في القطاع الحكومي وتخفيض الدور الحكومي في الاستثمار المحلي. وخُفض إنفاق الضمان الاجتماعي بصورة ملحوظة بسبب الاقتطاعات من نظام التقاعد في عقد الألفين (٢٠٠٠-٢٠٠٩). وقد رُفع الدعم الحكومي عن بعض المنتجات الغذائية الأساسية وعن الغاز وعن مصادر أخرى للطاقة. وقد جعل تحرير الأسعار الكثير من المنتجات الأساسية للحياة اليومية غير ميسورة التكلفة وذلك بصورة متزايدة بالنسبة للعائلات منخفضة الدخل²². وقد ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك لأصناف الخبز، والحبوب، واللحوم والخضار إلى ٥١ بالمئة و ٥٩ بالمئة و ٢٣ بالمئة على التوالي بين عامي ٢٠٠٦-٢٠١٠ حسب الأرقام الرسمية، وهو ما يعتبره البعض أقل تقدير²³.

ولم يرتفع الإنفاق على الرعاية الصحية والتعليم بالتوازي مع النمو السكاني. وكان الإنفاق العام على التعليم والرعاية الصحية يشكل نسبة ٤,٤ بالمئة تقديراً على التوالي قبل عام ٢٠١٠ – وهي نسبة منخفضة نسبة إلى بلدان أخرى في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي كانت تنفق ما معدله ١٣,٣ و ٩ بالمئة على التوالي على هذين القطاعين في عام ٢٠١٠²⁴. وفي هذا السياق شرعت الدولة بالتحرير التدريجي للنظام التعليمي وخاصة من خلال تأسيس الجامعات والكليات الخاصة. وقد حاولت الحكومة في قطاع الرعاية الصحية أن تحول الوحدات الطبية إلى وحدات اقتصادية مستقلة تعتمد مالياً على تحويل خدماتها إلى خدمات مدفوعة. وقد جعل المرسوم رقم ٨ الصادر في ١٦ من شهر شباط عام ٢٠١٠ على سبيل المثال العديد من مستشفيات القطاع العام هيئات اقتصادية مستقلة²⁵. وقد رافق هذه العملية تخفيض لخدمات

¹⁸ مرزوق، نبيل (٢٠١٣) "التنمية المفقودة في سوريا"، في بشارة، ع. (محرراً) **خلف الثورة، دراسات سورية، الدوحة: المركز**

العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص ٤٢، <https://www.dohainstitute.org/ar>

¹⁹ البنك الدولي (٢٠١١) "التحديات الاقتصادية وخيارات الإصلاح في سوريا: تقرير تشخيصات النمو (مذكرة البلد الاقتصادية،

المرحلة الأولى)"، "، [http://siteresources.worldbank.org/INTDEBTDEPT/Resources/468980-](http://siteresources.worldbank.org/INTDEBTDEPT/Resources/468980-1218567884549/5289593-1224797529767/5506237-1270144995464/DFSG03SyriaFR.pdf)

[DFSG03SyriaFR.pdf](http://siteresources.worldbank.org/INTDEBTDEPT/Resources/468980-1218567884549/5289593-1224797529767/5506237-1270144995464/DFSG03SyriaFR.pdf)، ص ٤٦.

²⁰ ففي قمة بغداد العربية عام ١٩٧٨، التي نظمت لمناهضة اتفاقية كامب ديفيد المصرية الإسرائيلية على سبيل المثال، حصلت سوريا على منحة سنوية بقيمة ١,٨ مليار دولار لفترة عشر سنوات مكافأة على "نضالها" ضد إسرائيل.

²¹ سيفان، سمير (٢٠١٣) "سياسة توازي الدخل ودورها في الانفجار الاجتماعي في سوريا" في بشارة، ع. (محرراً) **خلفيات الثورة**

سورية، دراسات سورية، الدوحة: المركز العربي للبحوث والدراسات السياسية، ص ١٠٩.

²² عبود (٢٠١٥) المرجع السابق، ص ٥٥.

²³ مطر (٢٠١٥) المرجع السابق، ص ١١٦.

²⁴ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هي منظمة اقتصادية حكومية دولية تضم ٣٦ دولة من أمريكا الشمالية والجنوبية وأوروبا وآسيا والمحيط الهادئ، وتشمل العديد من البلدان المتقدمة ولكن أيضاً بلداناً نامية مثل المكسيك وتشيلي وتركيا.

²⁵ مرزوق (٢٠١٣) المرجع السابق، ص ٤٩.

الصحة العامة من حيث النوعية والكم، وهذا ما دفع السوريين إلى اللجوء إلى القطاع الخاص من أجل الاستفادة من الخدمات الأساسية.

وفي سعي لتخفيف الحالات المتزايدة لعدم المساواة انتقلت الخدمات الاجتماعية من إنفاق الدولة إلى الجمعيات الخيرية الخاصة والتي تفوقها برجوازيات وطبقات دينية محافظة من المجتمع السوري، لا سيما المؤسسات الدينية. ففي عام ٢٠٠٤، كانت ٢٩٠ منظمة من أصل ٥٨٤ من المنظمات الخيرية مسجلة بصفتها منظمات إسلامية. ومن المنظمات الخيرية التي تزيد عن ١٠٠ منظمة عاملة في دمشق كانت ٨٠ بالمئة منها تقريباً منظمات إسلامية سنّية قبل اندلاع الانتفاضة الشعبية في عام ٢٠١١²⁶. وقد كانت هذه الجمعيات الخيرية تشغل شبكة تخدم حوالي ٧٣,٠٠٠ عائلة بميزانية تقارب ١٨ مليون دولار أمريكي²⁷. ومن ضمن ١٤٨٥ جمعية في عام ٢٠٠٩ كانت ٦٠ منها مؤسسات خيرية غالبيتها الساحقة دينية²⁸. لذا فإن سياسات الإنفاق الحكومي ساعدت في تقوية الدور الاجتماعي الاقتصادي للجمعيات الدينية سواء الإسلامية منها أو المسيحية وذلك على حساب الدولة.

وفي القطاع الزراعي جرت خصخصة الأراضي على حساب عشرات الآلاف من الفلاحين من الشمال الشرقي وتحديداً بعد الجفاف الذي حلّ بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ وحصل مليون فلاح آنذاك على مساعدات ومواد غذائية دولية، واضطر نتيجة لذلك ٣٠٠,٠٠٠ نسمة للانتقال من الأقاليم الشمالية الشرقية من سوريا إلى دمشق وحلب ومدن أخرى. إلا أن هذه الكارثة الاجتماعية لا ينبغي أن ينظر إليها على أنها نتيجة لكارثة طبيعية فحسب، فحتى قبل الجفاف خسرت سوريا ٤٠ بالمئة من قوتها العاملة الزراعية بين عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٨ التي انخفضت من ١,٤ مليون إلى ٨٠٠,٠٠٠ عامل²⁹.

وقد شهدت تدابير تحرير الزراعة في ظل حكم الأسد في أواخر عقد الألفين خصخصة المزارع الحكومية في الشمال بعد أكثر من أربعة عقود من الملكية الجماعية. وكان المستفيدون الحقيقيون من هذه الخصخصة هم المستثمرون ورواد الأعمال الذين أصبح باستطاعتهم أن يؤجروا بصورة غير مشروعة أراض كانت تملكها الدولة قبل ذلك³⁰. وقد تركزت ملكية الأراضي بصورة متزايدة بأيدي قلة قليلة من الناس. ومما يدل على أقصى صور انعدام المساواة في القطاع الزراعي أن ثلاثة أرباع جميع الأراضي المروية كان يستثمرها ٢٨ بالمئة فقط من مزارعي سوريا، وهم الفئة المحظوظة.. وفي الوقت نفسه فإن ٤٩ بالمئة من العدد الكلي للفلاحين كانوا يعملون في ١٠ بالمئة فقط من الأراضي المروية، وذلك حسب أرقام تعود إلى العام ٢٠٠٨³¹.

إن سياسات الليبرالية الجديدة وعمليات الخصخصة المعقدة خلقت احتكارات جديدة في أيدي أقرباء وأصدقاء بشار الأسد والنظام. كما أن المناصب الوظيفية المهمة في الإدارة والحكومة والجيش والدوائر الأمنية أيضاً شكلت قنوات للمحسوبية. رامي مخلوف مثلاً، وهو ابن خال بشار الأسد وأغنى رجل في سوريا، قد مثّل عملية الخصخصة على طراز المافيا التي يقودها النظام، إذ تضم إمبراطوريته الاقتصادية الهائلة شركات اتصالات ونفط وغاز وبناء ومصارف وخطوط جوية وشركات بيع بالتجزئة، وذلك على

²⁶ بيبيريت، توماس وكجيتيل، سيلفيك (٢٠٠٩) "حدود التحدي السلطوي" في سوريا: الرعاية الاجتماعية الخاصة والجمعيات الخيرية الإسلامية وصعود حركة زيد"، *المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط*، المجلد ٤١، العدد ٤، ص ٦٠١.

²⁷ خطيب، لابين (٢٠١١) *النهضة الإسلامية في سوريا، صعود وهبوط علمانية البعث*، لندن ونيويورك: دراسات روتلندج في الإسلام السياسي، ص ١١٩.

²⁸ رويدي دي ألفيرا، لورا (٢٠١٣) "الفصل الرابع: الجمعيات الخيرية السورية في مطلع القرن الحادي والعشرين: تاريخها، أوضاعها، إطاراتها، وتحدياتها"، في الكواكبي، سلام (محرراً) *أصوات سورية من سوريا قبل الثورة: المجتمع المدني ضد جميع التحديات*، منظمة هيغوس وبرنامج المعرفة للمجتمع المدني في غرب آسيا،

https://hivos.org/sites/default/files/publications/special20bulletin202-salam20kawakibi20_6-5-1.pdf، ص 13، 30.

²⁹ عبايسة، مريم (٢٠١٥) "نهاية القحط العالمي والتحول الزراعي شمال شرق سوريا (٢٠٠٧-٢٠١٠)" في هاينبوخ، ر. (محرراً) (٢٠١٠)، المرجع السابق، ص ٢٠٠.

³⁰ عبايسة (٢٠١٥) المرجع السابق، ص ٢٠٠.

³¹ فيدا (٢٠٠٩) "الجمهورية العربية السورية، برنامج الخيارات الاستراتيجية للبلاد"، ص ٢.

سبيل المثال لا الحصر³². وفي المقابل فقد تأثرت المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي كانت فيما قبل ذلك تشكل ما يزيد عن 99% من إجمالي قطاع الأعمال في سوريا متأثراً سلبياً في الغالب بسبب عملية تسويق الاقتصاد وتحريكه خلال عقد الألفين (٢٠٠٠-٢٠٠٩)³³.

لقد أدى الحكم السياسي للأسد وسياساته الاقتصادية إلى إفقار غير مسبوق بينما استمرت صور التفاوت في الثراء بالتزايد. وعلى الرغم من ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤,٣ بالمئة سنوياً بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠١٠ بالقيمة الحقيقية، إلا أن هذا الارتفاع لم يُعد بأي نفع سوى على قطاع محدود من النخب الاقتصادية. لقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يزيد عن الضعف حيث صعد من ٢٨,٨ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٥ إلى حدود ٦٠ مليار دولار في عام ٢٠١٠³⁴. وبين عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٤ شكّل الإنفاق على العشرين بالمئة الأفقر من السكّان ٧ بالمئة فقط من إجمالي الإنفاق في حين أن العشرين بالمئة الأغنى من السكان كانوا هم المستفيدين من ٤٥ بالمئة من إجمالي الإنفاق. كانت نسبة السوريين الذين يعيشون تحت خط الفقر في عام ٢٠٠٧ تبلغ ٣٣ بالمئة وهي ثلث عدد السكان تقريباً بينما ٣٠ بالمئة من السوريين كانوا يعيشون فوق هذا الخط بقليل³⁵. كان هذا يمثل قفزة كبيرة من أواخر تسعينات القرن الماضي حيث لم يكن سوى ١٤,٣ بالمئة من السكان يعيشون دون خط الفقر³⁶. كان الفقر مركزاً بالتحديد في المناطق الريفية حيث كان ٦٢ بالمئة من المفقرين السوريين يعيشون في مناطق ريفية في مقابل ٣٨ بالمئة يعيشون في مناطق حضرية في عام ٢٠٠٤. وفي الوقت نفسه كان ما يربو على نصف السوريين العاطلين عن العمل بقليل يعيشون في المناطق الريفية. وقد تواصل إفقار المناطق الريفية في سوريا منذ ثمانينات القرن الماضي³⁷، إلا أن حالات الجفاف التي بدأت في عام ٢٠٠٦ سرّعت من هجرة الريف الجماعية.

³² سيفان (٢٠١٣) المرجع السابق، ص ١١٣.

³³ عبود، سامر (٢٠١٧)، "اقتصاديات الحرب والسلام في سوريا"، مؤسسة سيثسري، ٣١ كانون الثاني،

<https://tcf.org/content/report/economics-war-peace-syria/?agreed=1>

³⁴ مجموعة البنك الدولي (٢٠١٧) "حصيلة الحرب: العواقب الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سوريا"،

<http://www.worldbank.org/en/country/syria/publication/the-toll-of-war-the-economic-and-social-consequences-of-the-conflict-in-syria>

³⁵ عبد القادر علي، أبو إسماعيل خالد، والليثي هبة (٢٠١١) الفقر وعدم المساواة في سوريا (١٩٩٧-٢٠٠٧)، برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي، http://www.undp.org/BG_15_Poverty_and_Inequality_in_Syria_FeB.pdf، ص ٢-٣.

³⁶ مطر (٢٠١٥) المرجع السابق، ص ١٠٩

³⁷ عبد القادر، أبو إسماعيل، والليثي (٢٠١١) المرجع السابق، ص ٣.

الجزء الثاني: الاقتصاد السوري في ظل الحرب

عانى الاقتصاد السوري نتيجة للدمار الهائل الذي امتد على طول البلاد وعرضها. وقد تقلص الناتج المحلي الإجمالي من ٦٠,٢ مليار دولار في عام ٢٠١٠ إلى ١٢,٤ مليار دولار في عام ٢٠١٦ وذلك حسب المكتب المركزي للإحصاء³⁸. وإضافة إلى هذا التغير الكمي فإن بنية الاقتصاد السوري قد تغيرت أيضاً نتيجة للحرب.

قياس مستوى الدمار

تغيرت بنية الناتج المحلي الإجمالي نتيجة للدمار تغيراً جذرياً، إذ شكلت الزراعة والخدمات الحكومية مجتمعين نسبة ٥٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣ و٤٦ بالمئة في عام ٢٠١٤— وكتاهما حصة متزايدة من اقتصاد يتقلص إجمالاً³⁹. كما شكّل التوظيف في القطاع الحكومي قرابة ٥٥ بالمئة من إجمالي الوظائف في عام ٢٠١٤⁴⁰ وبقي القطاع الغالب خلال فترة الانتفاضة الشعبية. وبحلول نهاية عام ٢٠١٦ كانت الزراعة لا تزال تمثل بين ٢٦ و٣٦ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي وكانت تمثل شبكة أمان لقرابة ٧,٦ مليون من السوريين بمن فيهم النازحون داخلياً⁴¹. غير أن الحصة الكبيرة للزراعة والقطاعات العامة في الناتج المحلي الإجمالي لم تكن نتيجة لصافي النمو ضمن هذين القطاعين، بل نتيجة للدمار الهائل الذي ضرب باقي القطاعات. وتقلصت الزراعة والقطاعات العامة بالفعل أكثر من أربعين بالمئة بالقيمة الحقيقية⁴². وقد توصل برنامج الغذاء العالمي في عام ٢٠١٦ إلى أن خسائر القطاع الزراعي السوري وصلت إلى ١٦ مليار دولار في الفترة منذ عام ٢٠١١⁴³.

كان أكثر القطاعات تأثراً هو الصناعات الاستخراجية بما في ذلك التعدين وإنتاج المواد الهيدروكربونية، وقد تقلصت هذه الصناعات بنسبة ٩٤ بالمئة بالقيمة الحقيقية منذ عام ٢٠١٠. كما أن التصنيع والتجارة الداخلية والبناء تقلصت أيضاً بنسبة تزيد عن ٧٠ بالمئة بالمتوسط⁴⁴. كان قطاع التصنيع طوال فترة إصلاحات الليبرالية الجديدة في سوريا يتفكك ويصبح أكثر تشظياً ليصير عبارة عن ورشات صغيرة ذات إنتاج ضئيل وتنافسية منخفضة أو ليصير عبارة عن مؤسسات صناعية مبعثرة تحتاج إلى الحماية والدعم السياسي⁴⁵. وفي عام ٢٠١٦ أغلق ما يزيد عن ٩٠ بالمئة من المشاريع الصناعية في مناطق الصراع الرئيسية مثل حلب، فيما استمرت بقية المشاريع بالعمل بطاقة إنتاجية لا تزيد عن ٣٠ بالمئة⁴⁶.

علاوة على ذلك فإن إغلاق الكثير من أماكن العمل منذ بداية الانتفاضة الشعبية في شهر آذار من عام ٢٠١١ أدى إلى خسائر كبيرة في الوظائف، فقد خسر الاقتصاد ٢,١ مليون وظيفة حقيقية ومحتملة بين

³⁸ تقرير سوريا (٢٠١٨) "الحكومة تعطي الأولوية للإنفاق على مناصريها الأساسيين"، ٩ يناير، <http://www.syria-report.com/news/economy/government-prioritises-spending-core-constituency>

³⁹ المركز السوري لبحوث السياسات (٢٠١٤) سوريا، إضاعة الإنسانية، تقرير الرصد الاجتماعي الاقتصادي عن سوريا، https://www.unrwa.org/sites/default/files/scpr_report_q3-q4_2013_270514final_3.pdf

⁴⁰ المركز السوري لبحوث السياسات (٢٠١٥) الاغتراب والعنف، تقرير عن أثر الأزمة السورية، ٢٠١٤، https://www.unrwa.org/sites/default/files/alienation_and_violence_impact_of_the_syria_crisis_in_2014_eng.pdf

⁴¹ عنب بلدي (٢٠١٨) "معركة إدلب: هل تفقد المعارضة المسلحة قاعدتها الشعبية؟"، في المرصد السوري، https://syrianobserver.com/EN/features/21408/battle_idleb_is_armed_opposition_losing_popular_base.html

⁴² بتر، ديفيد (٢٠١٥) "الاقتصاد السوري: لملمة الشعث"، تشاتام هاوس، https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/field/field_document/20150623SyriaEconomyButter.pdf، ص ١٣.

⁴³ عنب بلدي (٢٠١٨) "معركة إدلب"، المرجع السابق.

⁴⁴ بتر (٢٠١٥) المرجع السابق، ص ١٣.

⁴⁵ المركز السوري لبحوث السياسات (٢٠١٦) مواجهة التشظي، <http://scpr-syria.org/confronting-fragmentation>، ص ٦.

⁴⁶ تقرير سوريا (٢٠١٦) "حلب تفقد ٩٠٪ من طاقتها الصناعية"، ٢٩ آذار، <http://www.syria-report.com/news/manufacturing/aleppo-lost-90-percent-its-manufacturing-capacity>

عامي ٢٠١٠ - ٢٠١٥. كما أن البطالة وصلت إلى معدل ٥٥ بالمئة في عام ٢٠١٥، وازدادت في صفوف الشباب من ٦٩ بالمئة في عام ٢٠١٣ إلى ٧٨ بالمئة في عام ٢٠١٥.⁴⁷

وعلى الرغم من هذا الارتفاع في معدل البطالة ففي نهاية عام ٢٠١٧ كان رجال الأعمال في مختلف المجالات الصناعية في سوريا يشكون من قلة اليد العاملة. وكان هذا بالدرجة الأولى نتيجة للهجرة الكبيرة للعمال المهرة الذين هم في عمر العمل وخسارة العمال الأقل مهارة بسبب الموت أو الإصابة أو الاعتقال أو النفي أو بسبب عوامل أخرى تتصل بالحرب. وتُعد صعوبة التنقل الداخلي بالنسبة للسوريين نتيجة انعدام الأمان عاملاً آخر من العوامل التي فاقمت غياب الأيدي العاملة. فقد اعتبر تقريرٌ صادرٌ عن منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الغذاء العالمي في شهر نيسان من عام ٢٠١٧ النقص في عمال المزارع تحدياً يواجه قطاع الزراعة في سوريا.⁴⁸

كانت موارد النظام ومن ضمنها احتياطات القطع الأجنبي والعوائد المالية قد تقلصت تقلصاً ملحوظاً خلال سنوات الحرب. وفي ردة فعل على ذلك طبقت الحكومة سياسات تقشف وخفضت الدعم الحكومي على بعض المنتجات الأساسية مما أثر سلباً على الظروف المعيشية لفقراء البلد والطبقة العاملة. أما عائدات النفط التي كانت تشكل جزءاً ضخماً من العائدات الحكومية حتى عام ٢٠١٢ فقد تبخرت بالكامل، في حين انخفضت العوائد الضريبية انخفاضاً كبيراً. وفي منتصف عام ٢٠١٨ شكلت العوائد الضريبية المباشرة ٧٠ بالمئة من العوائد المالية الحكومية⁴⁹. وكانت الميزانية القومية لعام ٢٠١٧ هي ٢,٦ تريليون ليرة سورية (وهي حوالي ٥ مليار دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١٨) وازدادت في عام ٢٠١٨ إلى ٣,١ تريليون ليرة سورية ثم ارتفعت مرة أخرى في عام ٢٠١٩ إلى ٣,٩ تريليون ليرة سورية⁵⁰. ولم يُخصص لإعادة الإعمار في ميزانية عام ٢٠١٩ سوى ٥٠ مليار ليرة سورية وهو ما يعادل ١١٥ مليون دولار أمريكي.⁵¹

كما وُلد الصراع أيضاً فوارق اقتصادية متزايدة، ففي حين أن معدل الفقر ازداد في كل المحافظات إلا أنه كان متفاوتاً بينها. فالمحافظات التي شهدت صراعاً عنيفاً وكانت معدلات الفقر فيها تاريخياً أعلى من غيرها أصبحت معاناتها من الفقر أكثر من غيرها. لذلك فإن السكان في محافظة الرقة كانوا هم الأفقر فكان معدل ٩١,٦ من سكانها يعيشون تحت خط الفقر العام، بينما عانى الناس في إدلب ودير الزور وريف دمشق من معدلات عالية من الفقر الإجمالي. وكانت أدنى المعدلات في محافظة السويداء حيث كان المعدل ٧٧,٢ بالمئة، تتبعها اللاذقية ودمشق وطرطوس على التوالي.⁵²

وفي الوقت نفسه ظهرت مراكز استثمار اقتصادي جديدة خلال الحرب وذلك نتيجة للصراعات العسكرية المتعددة في مناطق استثمارية تقليدية مثل حلب وحمص وحمص وريف دمشق. وكانت الأقاليم المعزولة عن الدمار الشامل والعنف المستعمر تربح اقتصادياً من هذه الحال عبر الاستفادة من انتقال الشركات والصناعات إليها. كما أن الاستثمارات العامة والخاصة على حد سواء نمت نمواً ملحوظاً في هذه المناطق.

⁴⁷ إسكوا وجامعة سانت أندروز (٢٠١٦) سوريا في الحرب، بعد خمس سنوات،

<https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/syria-war-five-years.pdf>

⁴⁸ تقرير سوريا (٢٠١٧) "الشركات السورية تشكو من نقص العمالة على الرغم من البطالة الهائلة"، ٢٨ تشرين الثاني،

<https://www.syria-report.com/news/economy/syrian-businesses-complain-labour-shortages-despite-massive-unemployment>

⁴⁹ عنب بلدي (٢٠١٨) "مرسوم يعفي الصناعيين من رسوم تجديد رخص البناء"، ٢٧ أيار،

<https://www.enabbaladi.net/archives/231136>.

⁵⁰ فريخ (ال)، منار (٢٠١٨) "مجلس الوزراء يقر مشروع قانون موازنة الدولة لعام ٢٠١٩ بمبلغ ٣,٨٨٢ مليار ليرة سورية"، سانا،

<https://www.sana.sy/en/?p=149355>

⁵¹ حداد، وجيه (٢٠١٨) "موازنة ٢٠١٩ السورية: إعادة الإعمار ب ١١٥ مليون دولار"، المدن، ٩ نوفمبر،

<https://www.almodon.com/arabworld/2018/11/9/>

⁵² محمود (ال)، حمود (٢٠١٥) "اقتصاد الحرب في الصراع السوري: تكتيكات الحكومة"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط

<https://carnegieendowment.org/2015/12/15/war-economy-in-syrian-conflict-government-s-hands-off-tactics-pub-62202>

محافظة السويداء على سبيل المثال استفادت من حصة أكبر من الاستثمارات طوال سنوات الانتفاضة الشعبية بسبب الأمان النسبي فيها وقربها من العاصمة السورية. ولكن المنطقة التي شهدت التحسن الأكبر في الحالة الاقتصادية كانت منطقة الساحل في شمال غرب سوريا وذلك نتيجة لاستقرارها النسبي طوال الحرب⁵³. استضافت السويداء وطرطوس واللاذقية معاً ٦٨ بالمئة من أصل جميع المشاريع المرخصة من قبل هيئة الاستثمار السورية⁵⁴، بينما كانت حصتها مجتمعة لا تتجاوز ١١ بالمئة في عام ٢٠١٠⁵⁵.

في عام ٢٠١٧ وبعد سنوات من الانحدار الحاد بدأ مناخ الأعمال في سوريا يشهد تحسناً بالنسبة لبعض الشركات في بعض القطاعات مثل الفنادق الفاخرة (سلسلة فنادق الشام على سبيل المثال)، وشركات النقل والشركات اللوجستية (الخطوط الجوية السورية، وشركة الأهلية للنقل⁵⁶، ومحطة حاويات اللاذقية الدولية⁵⁷، وقريه دمشق للشحن⁵⁸). كما تضاعفت عائدات شركة البادية للإسمنت وهي شركة الإسمنت الخاصة الوحيدة التي لا تزال تعمل في سوريا على سبيل المثال من ١٣,٨ مليار ليرة سورية في عام ٢٠١٦ إلى ٢٦,٧ مليار ليرة سورية في عام ٢٠١٧، وهي زيادة إجمالية كبيرة حتى مع الأخذ بعين الاعتبار انخفاض قيمة العملة في تلك الفترة⁵⁹.

كان هجوم قوات النظام على الغوطة الشرقية ومحافظة درعا على التوالي في نيسان وتموز من عام ٢٠١٨ يبشر أيضاً بأثر اقتصادي إيجابي بالنسبة للنظام، على الرغم من أن الهجوم كان بحاجة إلى وقت حتى يبدأ بالتحول إلى مكاسب اقتصادية. ففي الغوطة الشرقية وبعد إعادة السيطرة عليها عُقدت نقاشات مكثفة بين دوائر حكومية وممثلين عن القطاع الصناعي في أواخر عام ٢٠١٨ وركزت على تسريع إعادة تأهيل وإعادة بناء مئات من المصانع وذلك لدفع الاقتصاد المحلي والتوظيف مع توفير المزيد من الأمان لدمشق. كانت هذه المنطقة سابقاً مزوداً رئيسياً للمنتجات الغذائية لدمشق، كما أنها كانت مركزاً لمعامل النسيج والصناعات الكيماوية ومصانع المفروشات. ولكن المنشآت الصناعية قد دُمرت دماراً هائلاً. فحسب بيانات وزارة الصناعة والمؤسسة العامة للصناعات الكيماوية إن الشركات الصناعية قد تعرضت لخسائر مباشرة قيمتها ٨١ مليار ليرة سورية وذلك بسبب تضرر منشآتها في منطقة الغوطة وحدها، في حين أن إعادة تأهيل هذه المنشآت كان سيكلف ضعف هذا المبلغ⁶⁰. كما أن عودة المستثمرين والسكان قد تأجلت أيضاً أو مُنعت بسبب تقاسم السلطة في هذه المناطق بين مختلف الأجهزة الأمنية.

كان الاستيلاء على معبر نصيب الحدودي مع الأردن في محافظة درعا نقطة فاصلة استراتيجياً واقتصادياً. فقد فتحت السيطرة عليه في الخامس عشر من شهر أكتوبر من عام ٢٠١٨ طرق تجارة رئيسية لدمشق، وهذا يشمل تجديد قدرتها على الوصول إلى بلدان الخليج العربي – وقد كانت سوقاً مهماً قبل عام ٢٠١١ – وبالتالي انخفاضاً إجمالياً في أسعار الواردات من الأردن ودول الخليج. وكانت عائدات النقل من لبنان

⁵³ خضور، خضر (٢٠١٦) "ساحل الصراع: الهجرة، الطائفية، واللامركزية في محافظتي اللاذقية وطرطوس في سوريا"، فريديريك بيرت ستيفتونغ، <http://library.fes.de/pdf-files/iez/12682-20160725.pdf>، ص ٤٦.

⁵⁴ هيئة الاستثمار السورية هي هيئة استثمارية تأسست بموجب المرسوم التشريعي رقم ٩ الصادر في عام ٢٠١٧، وقد حلت محل مكتب الاستثمار الذي كان يعمل منذ عام ١٩٩٠.

⁵⁵ تقرير سوريا (٢٠١٦) "هبوط الاستثمار الخاص في سوريا، وتواصل اتجاهه نحو الساحل، السويداء"، ١ آذار،

<http://www.syria-report.com/news/economy/syrian-private-investment-dives-continues-move-coast-suweida>

⁵⁶ الأهلية للنقل شركة تشغل أسطولاً من الباصات للسفر الداخلي بين المدن.

⁵⁷ وهي الشركة التي تدير محطة الحاويات في ميناء اللاذقية.

⁵⁸ افتتحت قرية دمشق للشحن مخزناً ومركز دعم لوجستي في مطار دمشق الدولي.

⁵⁹ تقرير سوريا (٢٠١٨) "بيانات النقل والسياحة تؤكد توجه الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٧ للنمو"، ١٦ كانون الثاني

<http://www.syria-report.com/news/economy/transport-tourism-data-confirm-2017-gdp-growth-trend>

تقرير سوريا (٢٠١٨) "ملفات الشركة تؤكد التحسن في النشاط التجاري في عام ٢٠١٧"، ٦ آذار، <http://www.syria-report.com/news/economy/company-filings-confirm-improved-business-activity-2017>

⁶⁰ عنب بلدي (٢٠١٨) "حكومة الأسد تهدف إلى تسريع الدورة الاقتصادية في الغوطة"، ٢٠ تموز،

<https://english.enabbaladi.net/archives/2018/07/assads-government-aims-at-accelerating-the-economic-cycle-in-ghouta/#ixzz5Q8JBuZHS>

وإليه ستزيد أيضاً نتيجة لذلك لأن سوريا هي الطريق البري الوحيد لصادرات لبنان إلى دول الخليج والعراق⁶¹. وقبل إعادة السيطرة على معبر نصيب بأسابيع قليلة فُتح أيضاً أوتوستراد حمص-حماة وهو ما سهل استخدام طرق التجارة المغلقة سابقاً.

التربّح من الحرب: تعميق ممارسات ما قبل الحرب

أدى التشطي المناطقى المرتبط بخسارة الدولة سيادتها فى مناطق مختلفة من البلاد إلى نشوء "اقتصاديات حرب متعددة" تؤدي عدة جهات محلية وأجنبية أدواراً فى ديناميكياتها. وكان لهذا التشطي أثرٌ عميق على تقسيم الشبكات الاقتصادية وتكوينها وأثر تحديداً على شبكات النخبة⁶². وكان بالإمكان مشاهدة أنماط وخصائص مشابهة من "اقتصاد الحرب" سواء فى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة المسلحة أو التي تسيطر عليها النظام على حد سواء، ومثل ذلك الزيادة فى النشاط الاقتصادي غير الرسمي، والتهرب، والعنف الاستثنائي والنشاطات غير القانونية، وتطوير مراكز جديدة للسلطة السياسية.

شجع الوضع الأمني على نشوء "قادة حرب" وصعود "الحرس الجديد" من رجال الأعمال محدثي النعمة الذين جمّعوا ثروات طائلة عبر السنين. ولكي يغسلوا أموالهم لجأ تجار الحروب إلى عدد من الطرق أبرزها شراء العقارات والسيارات الفاخرة والذهب أو العملات والمتاجرة فيها. وقد أدى هذا إلى نشوء مراكز جديدة للقوة – على الرغم من بقاء مركز دمشق هو المركز الرئيسي – والتي شهدت تشابكات جديدة بين الحرس الجديد من رجال الأعمال والجيش والقطاع الأمني على نطاق أوسع⁶³. ومن خلال تجميع المراجيح والقوة فإن تشكيلات القوى هذه بدأت تمارس درجة كبيرة من السيطرة على حياة السوريين الذين يعيشون فى مناطق النظام. وفى الوقت نفسه كان أمراء الحرب يندمجون اندماجاً متزايداً فى الاقتصاد الرسمي من خلال تأسيس شركات رسمية مسجلة على أنها شركات محدودة المسؤولية أو من خلال المشاركة فى مشاريع استثمارية منها مشاريع عقارية أو أراض أو أعمال تجارية⁶⁴.

وبالمثل فى الأماكن التي كابدت الحصار فى مناطق سيطرة المعارضة حيث كان السكان يعانون من نقص فى الغذاء والماء والكهرباء والوقود فإن كل المجموعات المسلحة سواء منها أفراد الجيش العربى السورى والمليشيات الموالية له أو فصائل المعارضة العسكرية، استغلت هذا الوضع من أجل تكديس الأرباح. إذ نصبت القوى المسلحة الموالية للنظام حواجز تفتيش فى نقاط دخول استراتيجية تؤدي إلى المناطق المحاصرة، مما منحها وفرة من الفرص للقيام بممارسات اقتصادية غير قانونية كالسماح بدخول البضائع مقابل الرشوة. كما استفاد من الحصار أيضاً التجار المحليون الذين لهم علاقات مع قوى أمن النظام، فقد كانوا كثيراً ما يحاولون أن يحصلوا على عقود من أعلى مستويات من النظام حتى يضمنوا احتكارهم لتوفير بضائع معينة لمنطقة محاصرة فى حين يتفاوضون -فى الوقت ذاته- على الرسوم مع مجموعات المعارضة المسلحة المسيطرة على المنطقة من أجل تمرير البضائع عبر الحواجز. وبمجرد دخول البضائع إلى منطقة محاصرة عادةً ما كان التجار يخبؤونها أو يحتفظون بها لبيعها بطرق استراتيجية تزيد من أرباحهم إلى أعلى حد ممكن⁶⁵.

⁶¹ عنب بلدي (٢٠١٨) "التطبيع الاقتصادي: سلاح فى يد النظام السورى"، ٢٨ تموز،

<https://english.enabbaladi.net/archives/2018/07/economic-normalization-a-weapon-in-the-syrian-regimes-hands/#ixzz5Q8QPctnV> تقرير سوريا (٢٠١٨)، "الأردن توجه دعوة إلى غرف التجارة السورية"، ٣١ تموز، <http://www.syria-report.com/news/economy/jordan-invites-syrian-business-chambers>

⁶² عبود (٢٠١٧) المرجع السابق. ليندرز، راينود ومنصور، خلود (٢٠١٨) "العمل الإنساني، سيادة الدولة، وصيانة النظام الاستبدادي فى الحرب السورية"، *العلوم السياسية الفصلية*، المجلد ١٣٣، العدد ٢، ص ٢٢٥-٢٥٧. جسور للدراسات (٢٠١٨)، "اقتصاد الحرب فى سوريا، التمويل والعلاقات التجارية المتبادلة بين القوى المتصارعة فى سوريا"،

<http://www.jusoor.co/details/War%20Economy%20in%20Syria/457/en> حميدي، إبراهيم (٢٠١٦) "جدران الخوف" تعود إلى دمشق مسلحة"، *الحياة فى المرصد السورى*، ١٤ تشرين الثاني،

https://syrianobserver.com/EN/features/24873/the_walls_fear_return_armed_damascus.html

⁶⁴ شهودي، يزن (٢٠١٨) "شبيحة النظام وضباطه 'مافيات' تحنر الاقتصاد فى حماة"، *صدى الشام*، ٢٢ آيار،

<https://bit.ly/2NMTqLZ>

⁶⁵ تودمان، ويل (٢٠١٦) "الحصارات فى سوريا: التربّح من البؤس"، *معهد الشرق الأوسط*،

https://www.mei.edu/sites/default/files/publications/PF14_Todman_sieges_web.pdf ص ٤-٨.

كما أن بعض فصائل المعارضة المسلحة استفادت وتربّحت أيضاً من الحصار، فقد كانت كثيراً ما تستحوذ على أفضل المواد وأكثرها أهمية لصالح أفراد الكتيبة بينما كانت المنظمات المدنية والمجالس المحلية تعاني من أجل تأمين الاحتياجات الأساسية للمواطنين. فقد حفرت على سبيل المثال بعض المجموعات المسلحة في منطقة الغوطة الشرقية أنفاقاً إلى أحياء برزة والقابون ومارست التهريب بغرض التربّح. وكسب جيش الإسلام ورجال الأعمال البديلين عنه سيطرة شبه احتكارية على واردات الغذاء طوال المدة التي سيطروا فيها على هذه المناطق من الغوطة الشرقية وخاصة بعد عام ٢٠١٦. وكان يسمح للتجار بإدخال مواد غير غذائية كالسجائر مثلاً إلى الغوطة الشرقية وبيعها سرّاً بأرباح عالية⁶⁶. وقد نتج عن السيطرة على الأنفاق صراع داخلي بين مختلف فصائل المعارضة المسلحة. كانت الغوطة مسرحاً للكثير من الاحتجاجات المدنية في الشوارع حيث اتهم فيها المدنيون مختلف الفصائل المسلحة بالتربّح والاستحواذ على الغذاء والمنتجات الأخرى لنفسها. كما شجب المدنيون الصراعات الداخلية بين فصائل المعارضة بغية السيطرة على هذه الأنفاق المربحة عوضاً عن مقاتلة النظام.

وفي مناطق أخرى أصبحت السيطرة على المعابر الحدودية مع تركيا أولوية بالنسبة لبعض فصائل المعارضة المسلحة من أجل تكديس رؤوس الأموال. وتحولت السيطرة على هذه المعابر إلى مصدر للصراعات بين هذه الفصائل. فكانت حركة أحرار الشام على سبيل المثال هي المسيطر الوحيد على معبر باب الهوى الحدودي خلال عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. وتكسب من ذلك ما بين ٣,٦ إلى ٤,٨ مليون دولار أمريكي شهرياً⁶⁷. لقد كانت السيطرة على هذا المعبر أحد أهم العوامل خلف الاقتتال الداخلي بين قوى المعارضة المسلحة منذ بداية الانتفاضة الشعبية، وخاصة في حالة الصراعات بين هيئة تحرير الشام وبين حركة أحرار الشام في شهر تموز من عام ٢٠١٧.

كما فرض النظام وقوى المعارضة خلال فترة الانتفاضة الشعبية رسومهم الجمركية على البضائع التي تمر من المناطق التي يسيطرون عليها إلى مناطق سيطرة عدوهم، وقد أفادت حالات مرور البضائع غير الرسمية هذه كلا الطرفين اقتصادياً. وكان من أحد أهم هذه الطرق الطريق الذي يصل مناطق سيطرة النظام في حماة مع مناطق سيطرة المعارضة في إدلب، وقد مرت من هذا الطريق عشرات الشاحنات في كلا الاتجاهين يومياً، وهي أكبر حركة تجارية يومية بين الجانبين المسلحين⁶⁸.

أصبحت التجارة بالبضائع المستوردة مصدراً رئيساً للصفقات التجارية المربحة بسبب النقص الناتج عن الإنتاج المحلي شديد الانخفاض، وغياب استثمارات النظام والحاجة إلى بضائع معينة كالمنتجات الغذائية والدوائية والمشتقات النفطية⁶⁹. ادعت إحدى المنصات الإلكترونية السورية الموالية للنظام وتدعى (صاحبة الجلالة) في منتصف عام ٢٠١٦ أن زمرة من التجار يسيطرون على ٦٠ بالمئة من تجارة الواردات وهذا ما يشير إلى أن علاقاتهم مع أفراد على أعلى المستويات في النظام هي ما مكنهم من السيطرة على حصة بهذه الضخامة من السوق. كما أن المنصة نفسها كانت قد نشرت تقريراً قبل بضعة أسابيع من ذلك يشير إلى سيطرة موردين اثنين فقط على تجارة الواردات بنسبة ٢٠ بالمئة لكل واحدٍ منهما، وسيطرة اثنين آخرين على ١٠ بالمئة وعلى خمسة بالمئة على التوالي، وسيطرة اثنين آخرين على ٣ بالمئة لكل واحد⁷⁰.

⁶⁶ لندن، آرون (٢٠١٦) "في الأنفاق"، مؤسسة سينشري، ٢١ كانون الأول، <https://tcf.org/content/report/into-the-tunnels>. صدافي، يوسف (٢٠١٦) "اقتصاد الحصار على الغوطة الشرقية"، المجلس الأطلسي، ٢٣ آذار،

<http://www.atlanticcouncil.org/blogs/syriasource/the-siege-economy-of-eastern-ghouta>

⁶⁷ طوقمجان، أرميناك (٢٠١٦) "اقتصاد الحرب في شمال سوريا"، مشروع حلب،

<https://www.thealeppoproject.com/wp-content/uploads/2016/12/War-Economy.pdf> ص ٣.

⁶⁸ صدى الشام (٢٠١٨) "التعاون غير الرسمي بين النظام والمعارضة في المعابر التجارية"، ١٢ آذار، في المرصد السوري، https://syrianobserver.com/EN/features/20989/unofficial_cooperation_between_regime_opposition_commercial_crossings.html

⁶⁹ المركز السوري لبحوث السياسات (٢٠١٥) المرجع السابق.

⁷⁰ سلام، تمام (٢٠١٦) "الاحتكار يولد صراعاً على نهش اللحم السوري"، العربي الجديد، ٢٩ آب

<https://www.alaraby.co.uk/supplementeconomy/2016/8/28/>

الجزء الثالث: خطط إعادة الإعمار في وقت الحرب

من المرجح أن تكون إعادة إعمار سوريا هي الطريق الذي سيعزز النظام ورأساليو المحسوبية من خلاله سلطتهم السياسية والعسكرية وسيطرتهم على المجتمع السوري في أثناء انخفاض شدة الحرب. وقد توفر إعادة الإعمار في هذه الأثناء للنظام ما يكفي من الفرص ليكافئ حلفاءه الأجانب في مقابل مساعدتهم له. وهذا ما يساعد على توضيح سبب عدم توقف النظام عن الترويج لتشريع يوطر عملية إعادة الإعمار بتسارع خاص في خلال السنتين الأخيرتين. لقد أفادت هذه القوانين الجديدة والممارسات الاقتصادية على حد سواء رأساليو المحسوبيات المعروفين تاريخياً بصلاتهم الوثيقة مع النظام بمقدار ما أفادت النخبة الاقتصادية الجديدة المرتبطة به. وفي الوقت نفسه فإن دور حلفاء النظام الأجانب الذين كانوا الأساس في تقوية اقتصاد تَبَعِي، سيكون مركزياً في عملية إعادة الإعمار.

باستثناء مشروع في ضواحي دمشق في منطقة بساتين الرازي فإن إعادة الإعمار إلى حد الآن لم تركز على إعادة بناء مناطق سكنية كبيرة دمرتها الحرب، بل إن إعادة الإعمار ركزت حتى الآن على إعادة تأهيل الطرقات وبعض الخدمات والبنى التحتية كالكهرباء والماء. يلبي ترتيب الأولويات هذا احتياج بعض القطاعات الاقتصادية – كالتجارة الداخلية والخدمات والصناعات – ويساعد على تعزيز تكديس رؤوس الأموال داخل البلاد.

الترسانة التشريعية الجديدة وتنفيذها

إن المرسوم رقم ٦٦ الصادر عام ٢٠١٢ والذي سمح لمحافظة دمشق بطرد سگان منطقتين كبيرتين في مدينة دمشق⁷¹ كان مستوحى من بعض أجزاء المخطط التنظيمي الرئيسي لمدينة دمشق وذلك من أجل تشذيب هذه الأحياء وتجديدها⁷². وقد توقف تنفيذ هذه الخطة بسبب الانتفاضة الشعبية عام ٢٠١١. كانت هذه المنطقة وما زالت تعتبر فرصة عقارية عالية الربح، فهي تشمل أراض زراعية غير مستصلحة ومساكن غير نظامية، وبعض أجزائها على مسافة قريبة سيراً على الأقدام من وسط مدينة دمشق⁷³. كانت حمص أيضاً هدفاً لإعادة الإعمار قبل عام ٢٠١١ وكانت الخطة المخصصة لإعادة إعمارها متركزة على ثلاثة من أكثر أحياء المدينة دماراً وهي: بابا عمرو، والسلطانية، وجوبر. كانت هذه الخطة تشمل بناء ٤٦٥ بناءً من شأنها أن تؤوي ٧٥,٠٠٠ نسمة بتكلفة ٤ مليارات دولار أمريكي، وذلك حسب محافظ حمص طلال البرازي⁷⁴. كان هذا المخطط العمراني الجديد مستوحى من مشروع "حلم حمص"⁷⁵ السابق والذي وجه إليه محافظ حمص السابق محمد إياد غزال الذي عزله بشار الأسد عند بداية المظاهرات في عام ٢٠١١ لأنه كان الهدف الرئيسي للمتظاهرين في المدينة في ذلك الوقت.

⁷¹ دخل المرسوم ٦٦ حيز التنفيذ في شهر أيلول ٢٠١٢ وسمح للحكومة "بإعادة تصميم مناطق سكنية غير مرخصة أو غير قانونية"، واستبدالها بمشاريع عقارية "حديثة" مع خدمات عالية الجودة. عجيب، نادي (٢٠١٧) "مشروع تنظيم ٦٦ خلف الرازي تجربة رائدة على طريق إعادة الإعمار – فيديو"، سانا، ٢٦ كانون الأول، <https://www.sana.sy/?p=683277>. تقع المنطقتان في ضواحي دمشق الجنوبية: الأولى، وقد بدأت بالفعل، تشمل المزة وهي منطقة سكنية قريبة من القصر الرئاسي، ومنطقة كفرسوسة. المنطقة الثانية تشمل المزة وكفرسوسة والقنوت والبساتين وداريا والقدم (شام برس ٢٠١٢، مرسوم ٦٦)،

<http://www.champress.net/index.php?q=ar/Article/view/7769%8A>

⁷² صمم مشروع البناء هذا ليحل محل الأحياء العشوائية في المزة خلف الرازي والحاديل، ونهر عيشة، ولوان، والقدم.

⁷³ رولنز، توم (٢٠١٧) "المرسوم ٦٦، مخطط الأسد لإعادة بناء سوريا"، شبكة أخبار آيرين، ٢٠ نيسان،

<https://www.irinnews.org/investigations/2017/04/20/decreed-66-blueprint-al-assad%E2%80%99s-reconstruction-syria>

⁷⁴ مرو، باسم (٢٠١٨) "سوريا تبدأ في إعادة البناء رغم استمرار الدمار"، وكالة أنباء أسوشيتد برس،

<https://www.voanews.com/a/syria-starts-rebuilding-even-as-more-destruction-wreaked/4270776.html>

⁷⁵ مزسيريانو (٢٠١٠) "حلم حمص - المشاريع المستقبلية في مدينة حمص السورية"، فيديو يوتيوب،

https://www.youtube.com/watch?v=Vxof2Ln_y30

في شهر نيسان من عام ٢٠١٨ أصدرت الحكومة السورية قانوناً جديداً تحت الرقم ٧٦٠ وقد كان هذا القانون توسعة على مستوى البلاد للمرسوم رقم ٦٦. وأصدرت لجنة محافظة دمشق في شهر أيلول تقريراً يعلن بموجب المرسوم رقم ١٠ عن هدم وإعادة بناء حي التضامن في مدينة دمشق. وكان من المخطط دراسة أوضاع مناطق أخرى في دمشق منها جوبر وبرزة والقابون مطلع عام 2019 من أجل إعادة إعمارها بموجب القانون رقم 77١٠.

كان هذا التشريع جزءاً من عملية أضخم من مشروع الليبرالية الجديدة المتعمق في البلاد. ففي شهر يناير من العام ٢٠١٦ تم إقرار قانون التشاركية بين القطاعين الخاص والعام وذلك بعد ست سنوات من وضع مسودته، ويعطي هذا القانون الصلاحية للقطاع الخاص بإدارة الأصول الحكومية في جميع قطاعات الاقتصاد ما عدا النفط. وأعلن وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية همام الجزائري أن القانون كان "إطاراً تشريعياً ينظم العلاقة بين القطاعين العام والخاص ويلبي الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية المتنامية التي تشهدها سوريا وخاصة في إعادة الإعمار"، في حين أنه يتيح "الفرصة للقطاع الخاص للإسهام في عملية التنمية الاقتصادية بصفته شريكاً أساسياً وفاعلاً"⁷⁸.

من المرجح أن يزيد قانون التشاركية بين القطاعين العام والخاص من سهولة استحواد رأسمالي المحسوبيات على الأصول العامة بشروط ثلاثتهم. كانت التشاركية بين القطاعين العام والخاص أصلاً قبل الحرب تعتبر أداة مفتاحية في تسريع تحريك الرأسمال الخاص وخاصة في قطاع الطاقة⁷⁹. كما أن قانون التشاركية بين القطاعين العام والخاص أيضاً ينبغي أن يُفهم في سياق تعمق أكثر شمولاً لديناميكيات الليبرالية الجديدة الإقليمية وخاصة في بلدان الخليج الملكية في القطاعات الاقتصادية التي أُديرت سابقاً من قبل القطاع العام منفرداً. لذا فإن استخدام التشاركية بين القطاعين العام والخاص يتيح للقطاع الخاص الفرص لتكديس رأس المال⁸⁰. وقد أعلن رئيس الوزراء عماد خميس في شهر أيلول من عام ٢٠١٨ خلال اجتماع مع ممثلي شركات ومشاريع تجارية من المشاركين في معرض دمشق الدولي أن الحكومة قد تفتتح ٥٠ مشروع بنية تحتية في البلاد أمام مستثمري القطاع الخاص بموجب التشاركية بين القطاعين العام والخاص⁸¹.

وتتبع مشاريع إعادة الإعمار أيضاً وبصورة مشابهة ديناميكيات الليبرالية الجديدة. أولاً يقال إن الحكومة منحت تراخيص لعدد من المستثمرين السوريين من ذوي النفوذ منذ عام ٢٠١٥ لجمع وبيع الخردة المعدنية من المدن والبلدات التي شهدت دماراً واسعاً بسببه غارات النظام الجوية وهجماته المدفعية بالدرجة الأولى⁸². علاوة على ذلك فإن القطاع الخاص حصل على دور قيادي في مخططات إعادة الإعمار. فعلى سبيل المثال في شهر تموز من عام ٢٠١٥ وافقت الحكومة على قانون يسمح بتأسيس شركات قابضة خاصة لإدارة

⁷⁶ تم تعديل القانون رقم ١٠ بشكل طفيف في البرلمان بمرسوم لاحق وهو القانون رقم ٤٢ الصادر في شهر نوفمبر ٢٠١٨، بعد بعض الانتقادات على المشهد السياسي الدولي ولكن دون تغيير ديناميكيته الرئيسية. تم تمديد الوقت المخصص للمالكين لتسجيل ملكياتهم التي لم يتم تسجيلها في السجل العقاري إلى سنة واحدة بعد أن كانت شهراً واحداً. السورية نت (٢٠١٨) "البرلمان يعدل القانون رقم ١٠ في المرصد السوري، ٨ تشرين الثاني،

http://syrianobserver.com/EN/News/35031/Parliament_Amend_Law_No/

⁷⁷ صالح (ال)، محمود (٢٠١٨) "سرور: ٣٥٠٠ منزل في التقدم صالح للسكن"، الوطن أونلاين، ١٢ نوفمبر،

http://www.alwatanonline.com/?p=90933&fbclid=IwAR39tmKPDGIS2Kinj6DN6LJtZbigRgrFaFQwSHTGwpPw-WSrmtHyj_Cy9LI

الوطن (٢٠١٨) "طالبوا بالغانة وتشكيل لجنة تقييم جديدة تعمل بنزاهة"، ١٠ نوفمبر، <http://alwatan.sy/archives/168168>

⁷⁸ صباغ، حازم (٢٠١٦) "الرئيس الأسد يصدر قانوناً بخصوص التشاركية بين القطاعين الخاص والعام"، سانا، ١٦ نيسان،

<https://sana.sy/en/?p=66150>

⁷⁹ البنك الدولي (٢٠١١) المرجع السابق، ص ٢٢-٢٤.

⁸⁰ هنية، أم (٢٠١٨) المال، الأسواق، والحكومات الملكية. مجلس التعاون الخليجي والاقتصاد السياسي للشرق الأوسط المعاصر، كامبريدج: مطبوعات جامعة كامبريدج، ص ٢٠٢-٢١٧.

⁸¹ فريخ (ال)، منار (٢٠١٨) "خميس: مشاريع بنية تحتية كبيرة عرضت للشراكة"، سانا، ١٠ أيلول،

<https://www.sana.sy/en/?p=146712>

⁸² تقرير سوريا (٢٠١٦)، "النظام السوري يسعى إلى إعادة تدوير ملايين الأطنان من الأنقاض"، ٣٠ حزيران،

<http://www.syria-report.com/news/real-estate-construction/syrian-regime-seeking-recycle-millions-tons-rubble>

الأصول العامّة وخدمات مجالس المدن والوحدات الإدارية الأخرى، وهو ما يتيح مجالاً جديداً للمقربين من النظام لاستخدام الأصول العامة في توسيع تجارتهم⁸³.

ينبغي أن لا تُفهم هذه التدابير بالصورة التي قدمها النظام وهي أنها تدابير ضرورية و"تكنوقراطية" تهدف إلى تجاوز أضرار الحرب ودمارها؛ بل ينبغي أن تُفهم على أنها وسيلة لتحويل وتعزيز المناخ العام من أجل تكديس رأس المال. وكما يقول الأكاديمي آدم هنية فإن الدول عادة ما ترى في الأزمات فرصاً مواتية لاستغلالها "لإعادة هيكلة التغيير ودفعه بطرق لم تكن متاحة من قبل ومن أجل توسيع قدرة وصول السوق توسيعاً هائلاً على مدى واسع من القطاعات التي كانت إلى ذلك الحين تحت سيطرة الدولة بالدرجة الأولى".⁸⁴

نُخبٌ اقتصادية جديدة

حافظ رأسماليو المحسوبيات والنخب الاقتصادية الجديدة المرتبطون بالنظام إلى حد كبير على عملياتهم أو وسعوا في البلاد خلال فترة الحرب. فقد استفادوا من ارتباطاتهم من أجل ضمان استمرار كسبهم لعقود حكومية بهوامش ربح عالية وصفقات استيراد حصرية في أثناء توسيع أعمالهم لتشمل التهريب وصفقات أخرى تتصل باقتصاد الحرب. وقد ساهم هذا في رغبتهم المتزايدة في دعم النظام؛ والعكس بالعكس فإن دعمهم المستدام للنظام أتاح لهم فرصاً لتحسين مكانتهم الاجتماعية الاقتصادية من خلال إتاحة قدرة متميزة لهم على الوصول إلى صناعات وقطاعات مهجورة بسبب هروب منافسيهم من سوريا⁸⁵. ولم تحسّن العقوبات هذا الوضع إنما زادت من مفاومة هذا النمط.

قررت الكثير من النخب التجارية مغادرة سوريا ونقل أجزاء ضخمة من رؤوس أموالها خارج البلاد طوال فترة الحرب. وطبقاً لحسابات الباحث سامر عبود فإن مجموع السحوبات من المصارف السورية كان قد وصل إلى حوالي ١٠ مليار دولار أمريكي في حلول نهاية عام ٢٠١٢، وقد أعيد استثمار هذه الأموال في بلدان الجوار، حيث نقل بعض المستثمرين نشاطاتهم إلى تركيا والأردن ومصر والإمارات العربية المتحدة بعد سماح النظام السوري لهم بنقل معداتهم إلى خارج البلاد⁸⁶. ولم تكن لغالبية هذا القطاع من النخبة التجارية الذين غادروا البلاد صلات مع الشبكات الجديدة والفرص التي أتاحها اقتصاد الحرب، كما أن شبكاتهم القديمة التي كانت قد ضمنت لهم النفوذ سابقاً تواجه الآن تحديات أو هي في طريقها إلى التلاشي⁸⁷.

وإلى جانب رأسماليي المحسوبة استطاع أفراد من النخب التجارية الجديدة استغلال فرص أهملت بسبب الفجوات التي خلّفها رحيل شبكات النخب التجارية التي كانت شديدة التأثير قبل الحرب. وقد شهدت انتخابات غرف التجارة في حلب ودمشق في نهاية عام ٢٠١٤ على سبيل المثال تغيراً ملحوظاً في العضوية فيهما⁸⁸. فقد كانت وزارة الصناعة قد رشّحت أصلاً أفراداً جديداً ليشغلوا مناصب في مجالس إدارة العديد من الغرف الصناعية في حماة وحلب وحمص ودمشق. وقد نُظر إلى هذه الخطوة على أنها انتقام من المستثمرين الذين دعموا المعارضة أو الذين تبين أن دعمهم للنظام لم يكن كافياً. وقد كان هذا انعكاساً لنتائج "انتخابات" مجلس الشعب في عام ٢٠١٦ والتي أصبح بعدها ٧٠ بالمئة من أعضاء الغرفة داخليين جُدد في المجلس

⁸³ سانا (٢٠١٦) "برأس مال 60 مليار ليرة، محافظة دمشق تطلق شركة دمشق الشام القابضة المساهمة المغفلة الإدارة، واستثمار املاكها في منطقة مشروع تنظيم ٦٦"، 17 كانون الأول <https://www.sana.sy/?p=481994>

⁸⁴ هنية (٢٠١٨) المرجع السابق.

⁸⁵ قطان، راشد (٢٠١٤) "مجتمع الأعمال السوري يقرر"، ريسك أدفايزوري، ١٢ آذار،

<https://www.riskadvisory.com/news/syrias-business-community-decides>

⁸⁶ محمود (ال) (٢٠١٥) المرجع السابق.

⁸⁷ عبود، سامر (٢٠١٣) "نخبة الأعمال السورية بين الاصطفاف السياسي وبين المواقف الاحتياطية"، تعليق في مؤسسة العلوم والسياسة، ص ٦.

⁸⁸ يازجي، جهاد (٢٠١٦) "الار جوع: لماذا تعتبر اللامركزية هي الحل المستقبلي لسوريا"، المجلس الاوروبي للعلاقات الخارجية،

ص ٤. <https://www.ecfr.eu/page/-/ECFR185 - NO GOING BACK ->

[WHY DECENTRALISATION IS THE FUTURE FOR SYRIA.pdf](https://www.ecfr.eu/page/-/ECFR185 - NO GOING BACK - WHY DECENTRALISATION IS THE FUTURE FOR SYRIA.pdf)

وهذا ما يعكس تغيراً ملحوظاً في قاعدة القوة للنظام السوري⁸⁹. كما أن الانتخابات البلدية في عام ٢٠١٨ أيضاً عكست توطيد شبكات قوة النظام في أدنى درجات المجتمع حيث كان البعثيون والمرتبطون بالنظام هم الفائزين في الأغلبية العظمى من البلديات. وقد كان هذا في غاية الأهمية حيث إن المجالس المحلية ستحمل على عاتقها المهمة الرسمية لإعادة الإعمار، وإن كان ذلك بموجب قوانين وزارة الإدارة المحلية.

وبصورة مشابهة تشكلت قوة ضغط خارج البلاد تتألف من تجار سوريين وهي تجمع رجال الأعمال السوريين في العالم في شهر نوفمبر من عام ٢٠١٨ في بوخارست في رومانيا. وقد ضم التجمع مستثمرين في غالبيتهم من رواد الأعمال من السنة من دمشق وحلب والذين يعيشون الآن في أكثر من عشرين بلد خارج سوريا والذين حافظوا على صلات مع النظام. إذ قام خلدون الموقّع الذي قد كان يقود تجمع المستثمرين السوريين الموالي للنظام في مصر منذ عام ٢٠١٢ برئاسة قوة الضغط الجديدة هذه. وراتب الشلّاح وهو أحد الرموز التقليدية في طبقة رجال الأعمال الدمشقيين عين رئيساً فخرياً للتجمع⁹⁰. وحسب "تقرير سوريا" فإنه من المرجح أن يحصل التجمع على حصة في تجارة إعادة الإعمار⁹¹.

الاعتماد على الجهات الأجنبية والتنافس على الغنائم

ازداد اعتماد دمشق السياسي والعسكري والاقتصادي على حلفائها في طهران وموسكو ازدياداً كبيراً خلال سنوات الحرب. ومن المتوقع أن إعادة الإعمار التي تعتمد في جزء منها على التمويل الخارجي ستفيد إيران وروسيا بصفتها الدولتين اللتين قدمتا أكبر دعم للنظام.

ازداد الدور الاقتصادي لروسيا في سوريا تصاعدياً خلال الحرب. ففي شهر أكتوبر من عام ٢٠١٥ كان وفد روسي قد زار دمشق وأعلن أن شركات روسية سوف تقود عملية إعادة الإعمار في سوريا بعد الحرب. وقد نتجت عن هذه المفاوضات صفقات بقيمة ٨٥٠ مليون يورو⁹². وقد أتيحت أمام مستثمرين وشركات من روسيا فرص تجارية وسوقية جديدة منذ عام ٢٠١٥ ولا سيما في بيع الحبوب والقمح، والبناء وتأهيل محطات توليد الطاقة الكهربائية، والآليات الثقيلة التي ستستخدم في مجال البناء⁹³. وقد كانت أكثر الفرص جذباً للشركات الروسية في مجال موارد النفط والغاز السورية⁹⁴.

كما أن مسؤولين من طهران كانوا أيضاً يسعون إلى الانتفاع من غنائم الحرب. فقد كان التدخل الإيراني في سوريا باهظ التكاليف على الاقتصاد الإيراني، حيث أنفقت إيران ما لا يقل عن ٣٠ مليار دولار أمريكي حتى منتصف عام ٢٠١٨ على الجيش والدعم الاقتصادي، بما في ذلك تقديم النفط الخام، وذلك طبقاً لحسابات منصور فرهانج وهو باحث ودبلوماسي إيراني سابق مقيم في الولايات المتحدة الأمريكية⁹⁵.

وقد تبوّأت طهران موقعاً بارزاً في العلاقات التجارية السورية خلال مدة الحرب وذلك عبر البرامج الائتمانية والاستثمارية. فقد حصلت شركات إيرانية خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ على عدة عقود سواء من الحكومة السورية المركزية أو المحافظين ورؤساء البلديات وذلك من أجل تأهيل وإعادة بناء البنية التحتية

⁸⁹ صباغ (٢٠١٦)، المرجع السابق.

⁹⁰ تقرير سوريا (٢٠١٨) "مستثمرون سوريون ينشؤون مجموعة ضغط جديدة"، ٦ تشرين الثاني، <http://www.syria-report.com/news/economy/syrian-investors-create-new-lobby-group>

⁹¹ المرجع السابق.

⁹² هاور، نيل (٢٠١٧) "إلى المنتصر، الدمار: التحديات التي تواجه روسيا في إعادة إعمار سوريا"، *أوبن ديموكراسي*، ١٨ آب،

<https://www.opendemocracy.net/od-russia/neil-hauer/to-victors-ruins-challenges-of-russia-s-reconstruction-in-syria>

⁹³ تقرير سوريا (٢٠١٨) "بيانات الشركة تؤكد تحسن أدائها التجاري في عام ٢٠١٧"، ٦ آذار، <https://www.syria-report.com/news/economy/company-filings-confirm-improved-business-activity-2017>

⁹⁴ تقرير سوريا (٢٠١٧) "المصارف السورية غير قادرة على تمويل عملية إعادة الإعمار"، ٢١ تموز، <https://www.syria-report.com/news/finance/syrian-banks-unable-finance-reconstruction>

⁹⁵ داراغهي، بورزو (٢٠١٨) "إيران تريد البقاء في سوريا إلى الأبد"، *فورن بوليسي*، ١ حزيران،

<https://foreignpolicy.com/2018/06/01/iran-wants-to-stay-in-syria-forever>

للطاقة الكهربائية في مناطق مختلفة من البلاد، وقد تكون قيمة هذه الصفقات مئات ملايين الدولارات إذا تمت⁹⁶. وفي الوقت نفسه فإن اتفاقيات اقتصادية ومذكرات تفاهم كثيرة بين البلدين قد أبرمت خلال السنوات القليلة الماضية ولكن الكثير من هذه الصفقات لم تُنفذ بعد.

إن إمكانية إعادة الإعمار والوصول إلى الموارد الطبيعية أتاحت بعض الفرص للجهات الإيرانية والروسية ولكنها أيضاً فتحت باب التنافس بينهما، لكن من غير المرجح أن يصل ذلك إلى الحد الذي يسبب خلافات استراتيجية بين البلدين، فكلتا البلدين مستمر في التأكيد على تعاونهما الوثيق وعلى علاقاتهما المشتركة في سوريا حتى تاريخ كتابة هذه الورقة البحثية.

إن إطار إعادة الإعمار في سوريا، بل بصورة أوسع إطار الاستثمار الخاص والعام، ينبغي أن يُرى في سياق المصالح الاقتصادية وموقع روسيا وإيران حلفاء النظام إضافة إلى جهات أجنبية أخرى محتملة في المستقبل. ينبغي أن ينظر إلى هذه الديناميكيات على أنها مترابطة تمام الترابط مع هيكلية الاقتصاد السياسي في منطقة الشرق الأوسط وليس منفصلةً عنها. إن الاهتمام المتزايد للجهات الإقليمية بالفرص الاقتصادية المتاحة في عملية إعادة الإعمار في سوريا سيكون له نتائج سياسية مهمة، ويجب تحليل هذه الديناميكيات إذ سيكون لها تأثير على اقتصاد سوريا السياسي ومخططات إعادة إعمارها⁹⁷.

إن مشاركة جهات أجنبية أخرى في عملية إعادة إعمار سوريا كان يرتبط أيضاً بديناميكيات إقليمية ودولية أخرى، ولا سيما بما يخص إيران. فقد حصل تقارب سياسي إلى حد ما في الأشهر القليلة الماضية بين سوريا وبعض حكومات دول الخليج⁹⁸، وخاصة الإمارات العربية المتحدة⁹⁹. إضافة إلى ذلك بدأ أن المعارضة المباشرة لحكم بشار الأسد أخذت بالتقلص حتى في المملكة العربية السعودية. ومن بين الأسباب الكثيرة وراء هذا التقارب بين دمشق من جهة وبين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة من جهة أخرى كان مقاومة النفوذ الإيراني في سوريا¹⁰⁰، وبدرجة أقل مقاومة نفوذ تركيا التي يُنظر إليها على أنها حليف مقرب من قطر. قد يمكن من خلال المزيد من البحث دراسة النتائج السياسية والاقتصادية للمصالحة المحتملة بين هذه الجهات وأثرها على جهود إعادة الإعمار.

وبصورة مشابهة فإن جهود إعادة الإعمار قد تختلف من منطقة إلى أخرى حسب اختلاف درجات تأثير وجود الدول الأجنبية في بعض المناطق الخارجة عن سيادة الدولة السورية. أحد هذه الأمثلة "مناطق درع الفرات" التي تقع تحت سيطرة تركيا حيث استثمرت الحكومة التركية استثماراً هائلاً في إنشاء المؤسسات الحاكمة والبنية الاقتصادية التحتية. وبصورة أوسع أمامنا سؤالٌ جوهريٌ يحتاج للتقييم، ألا وهو هل ستشهد

⁹⁶ الجزيرة (٢٠١٧) "إيران توقع صفقة لإصلاح شبكة الكهرباء في سوريا"، ١٢ أيلول،

[https://www.aljazeera.com/news/2017/09/iran-signs-deal-repair-syria-power-grid-](https://www.aljazeera.com/news/2017/09/iran-signs-deal-repair-syria-power-grid-170912162708749.html)

[170912162708749.html](https://www.sana.sy/en/?p=113707)؛ سانا (٢٠١٨) "سوريا وإيران توقعان مذكرة تفاهم من أجل التعاون في مجال الكهرباء"، ١٢ أيلول،

<https://www.sana.sy/en/?p=113707>

⁹⁷ انظر النقاش في الأدبيات المتعلقة بالتمويل الخارجي: هيلر، سام (٢٠١٧)، "لا تمولوا إعادة إعمار سوريا"، فورن أفيروز، ٤

تشرين الأول، <https://www.foreignaffairs.com/articles/syria/2017-10-04/dont-fund-syrias-reconstruction>

ـ هايدمان، ستيفن (٢٠١٧) "إعادة إعمار سوريا وهم النفوذ"، المجلس الأطلسي، ٥ أيار،

<http://www.atlanticcouncil.org/blogs/syriacouncil/syria-reconstruction-and-the-illusion-of-leverage>

ـ يازجي، جهاد (٢٠١٧) "التدمير لإعادة البناء، كيف يستفيد النظام السوري من تدمير الممتلكات ومن التشريعات العقارية"،

فريدريك أيبيرت ستيفنغ، <http://library.fes.de/pdf-files/iez/13562.pdf>، ديلين، برودرليك وفلاندرز، باكس كريستي

(٢٠١٨) "إعادة الإعمار تنادي؟ نحو دور مختلف للاتحاد الأوروبي في إعادة بناء سوريا"، ١١، ١١، ١١، ٢٨ آذار،

<https://www.11.be/item/syria-reconstruction-calling>

⁹⁸ باستثناء عُمان، أغلقت دول الخليج بعثاتها الدبلوماسية في سوريا بعد أشهر من اندلاع الانتفاضة في منتصف شهر آذار من عام

٢٠١١.

⁹⁹ تسعى الإمارات العربية المتحدة بشكل خاص إلى التطبيق مع النظام السوري من خلال إعادة فتح سفارتها في سوريا وإعادة سفيرها إلى دمشق.

¹⁰⁰ صرح ولي العهد السعودي محمد بن سلمان في آذار ٢٠١٨ في مقابلة أن بشار الأسد باقٍ لكنه يأمل ألا يتحول لدمية في يد إيران.

هينينغان، دبليو، ج. (٢٠١٨) "ولي العهد السعودي يقول أن القوات الأمريكية يجب أن تبقى في سوريا"، صحيفة التايم، ٣٠ آذار،

<http://time.com/5222746/saudi-crown-prince-donald-trump-syria/>

سوريا جهوداً متوازية في إعادة الإعمار في المناطق الواقعة تحت سيطرة الجهات السياسية المختلفة أو ضمن دائرة تأثيرها القوي وذلك مثل الحكومة السورية أو حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، أو المناطق الشمالية الواقعة تحت سيطرة تركيا. قد تؤثر الاختلافات في مخططات إعادة الإعمار بين المناطق أو ضمنها على الديناميكيات الطائفية المحلية في سوريا ما بعد الحرب.

وفي الوقت ذاته فإن قضية اللاجئين واحتمال عودتهم يعتبر أيضاً عاملاً رئيسياً في عملية إعادة الإعمار. فالعديد من دول الجوار مثل لبنان وتركيا لا تعترف بمعظم السوريين الذين يعيشون فيها على أنهم لاجئون. وهناك ضغط سياسي داخلي متزايد في هذه البلدان من أجل إجبار السوريين على العودة إلى سوريا من دون ضمانات أمنية. كما أن السلطات السورية حتى الآن لم تستقبل إلا دفعات صغيرة من العائدين. وبالنسبة للكثير من اللاجئين فإن الحكومة السورية ما زالت تمثل تهديداً على أمنهم¹⁰¹ أو على الأقل تضع عوائق إدارية أمام عودتهم إلى مواطنهم الأصلية، فالكثير من اللاجئين قد جاؤوا من مناطق قد دُمّرت بالكامل¹⁰².

ستشكل العودة المكثفة للاجئين تحدياً رئيساً للنظام سياسياً واقتصادياً وتحدياً فيما يخص البنية التحتية وبالتحديد إذا ما عادت أعداد كبيرة منهم في فترة زمنية قصيرة. إضافة إلى ذلك فإن الحوالات المالية التي يرسلها السوريون لذويهم داخل البلاد قد أصبحت أحد أهم موارد الدخل القومي وقد ساعدت بالتالي في تعزيز الاستهلاك الداخلي. وبحسب بيانات البنك الدولي فإن قيمة حوالات المغتربين السوريين في عام ٢٠١٦ بلغت ١,٦٢ مليار دولار أمريكي – بمعدل قدره ٤ مليون دولار أمريكي يومياً وهذا يمثل ما يزيد قليلاً عن ١٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي¹⁰³.

ومع هذه المشاكل فإن مخططات إعادة الإعمار واجهت أيضاً عوائق أخرى كثيرة مثل نقص التمويل القومي سواء منه الخاص أو العام¹⁰⁴، والعقوبات الدولية التي تحول دون مشاركة جهات اقتصادية هامة. إلا أن الأمثلة التاريخية للبنان والعراق قد أظهرت أنه حتى بوجود ما يكفي من التمويل القومي أو الدولي فإن ذلك قد لا يضمن عملية إعادة إعمار فعالة.

خاتمة

يبقى هناك الكثير مما يمكن أن يُكتب عن تأثيرات الحرب على سوريا. إن قدرة النظام على التعافي لم تأت دون تكاليف باهظة، كان في مقدمتها تكاليف الأرواح البشرية والدمار، ومن ثم على الصعيد السياسي. إضافة إلى الاعتماد المتزايد على الدول والجهات الأجنبية فإن بعض سمات نظام الميراثية قد تعززت في حين أن سلطته أخذت بالتناقص. وقد زاد رأسماليو المحسوبيات وقادة الميليشيات من سلطتهم زيادة ملحوظة في حين أن السمات النفعية والطائفية والقبائلية للنظام قد اشتدت وبخاصة الهوية العلوية. كما أن الحرب قد فسحت المجال لصعود رجال أعمال جدد يرتبط جُلهم بالنظام في حين أن غالبية رجال الأعمال السوريين في الشتات إلى حين كتابة هذه الورقة البحثية ما زالوا مترددين حيال العودة والاستثمار في البلاد في ظل ظروف الحرب.

¹⁰¹ أكدت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين منذ عام 2017 أن عودة اللاجئين لا تزال غير آمنة.
¹⁰² المجلس النرويجي لشؤون اللاجئين (٢٠١٨) "وكالات الإغاثة تحذر: مئات الآلاف من السوريين معرضون لخطر الإبعاد في عام ٢٠١٨ على الرغم من العنف المستمر"، ٥ شباط، <https://www.nrc.no/news/2018/february/hundreds-of-thousands-of-syrians-risk-being-pushed-to-return-in-2018-despite-ongoing-violence-warn-aid-agencies>

¹⁰³ داماس بوست (٢٠١٨) "قيمة الحوالات السنوية إلى سوريا تعادل ١,٥ مليار دولار"، في المرصد السوري، ١ آذار، https://syrianobserver.com/EN/news/21059/value_annual_remittances_syria_1_billion.html
¹⁰⁴ بلغ إجمالي أصول 14 مصرفاً تجارياً في القطاع الخاص في سوريا ١,٧ تريليون ليرة سورية في نهاية عام ٢٠١٦، أي ما يعادل ٣,٥ مليار دولار أمريكي. وفيما يتعلق بالأصول، فإن بعض المصارف الستة المملوكة للدولة كانت أكبر من نظيراتها في القطاع الخاص، ولا سيما المصرف التجاري السوري. ومع ذلك، كان لدى هذه المصارف محافظ ديون هائلة. تقرير سوريا (٢٠١٧)، "المصارف السورية غير قادرة على تمويل إعادة الإعمار"، مرجع سابق.

وبإجمالٍ أكثر فإن نظام الأسد قد خرج من الحرب بنسخةٍ أكثر وحشية وأضيق طائفية ميراثية أكثر عسكرية من نفسه في السابق. أجبرت الانتفاضة الشعبية التي تحولت إلى حرب نظام دمشق على إعادة ضبط قاعدته الشعبية، وتضييق اعتماده على الشبكات الاستبدادية العالمية، وأجبرته على تعديل أنماط حكمه الاقتصادي من أجل تعميق سياسات الليبرالية الجديدة وإعادة تنظيم جيشه وأجهزته الأمنية¹⁰⁵. ما يزال القمع مستمراً في مناطق النظام بما في ذلك القمع الممارس على مقاتلي المعارضة السابقين وعلى المدنيين الذين شاركوا في ما يسمى "مصالحات"، في حين أن إعادة الإعمار بحد ذاتها لا يمكن أن تكون حافزاً لعودة اللاجئين. وتعتمد عودة اللاجئين وخاصة أولئك المقيمين في الدول المجاورة أولاً وقبل كل شيء على ضمانات الحماية وعلى أمنهم الشخصي وأمن ممتلكاتهم.

وفي هذا الإطار فإن خطة الحكومة السورية لإعادة الإعمار، وهي خطة لا تزال ناقصة، ستعزز وتقوي السمة الاستبدادية والميراثية للنظام ولشبكته في حين أنها ستستخدم في الوقت نفسه وسيلة لمعاقبة وتأديب المجموعات السكانية الثائرة في السابق. يجب على الدول الأوروبية أن تأخذ بعين الاعتبار هذه الديناميكيات السياسية حين تتعامل مع موضوع إعادة الإعمار. ففي حين أن إعادة الإعمار ضرورة حتمية إلا أن أي مشاركة فيها قد تأخذها الدول الأوروبية في عين الاعتبار لا ينبغي أن تستخدم من أجل تعزيز وتقوية التطبيع مع حكومة دمشق وإعادة شرعيتها، مع تجاهل حقوق ملايين السوريين سواء داخل البلاد أو خارجها.

لقد كانت الأدبيات الحالية عن الحرب وإعادة الإعمار في سوريا تركز بصورة رئيسية على صعود بضع شخصيات اقتصادية جديدة¹⁰⁶، غير أن هناك حاجة للنظر إلى المنطق وراء صعودها بالتوازي مع سقوط دائرة أعرض من النخب الاقتصادية وشبكتها. إن التداخل والعلاقات مع طواقم الأجهزة الأمنية والمليشيات وشبكات رجال الأعمال لم يحظ حتى الآن إلا بالقليل من العناية البحثية. ومن المجالات التي تحتاج إلى مزيد من الدراسة العلاقة بين تنفيذ إطار قانوني جديد للعلاقات الاقتصادية، وإيمان النخب الاقتصادية الجديدة بالأطر السياسية والقانونية القائمة حالياً في وقت تتضاءل فيه الموارد، وأنماط تكديس الثروة القائمة حالياً.

كما ذكر في هذا النص إن الإطار القانوني لإعادة الإعمار سيستخدم غالباً بصورة رئيسية وسيلة لتعزيز شبكات السلطة القديمة والجديدة في سوريا، ولكن يمكن أيضاً أن يساهم في تغيير البنية الاجتماعية والسكانية في بعض المناطق. يجب التعامل مع أسئلة أخرى حول تنفيذ هذه الترسنة القانونية، وحول جدواها الاقتصادية، وحول أثرها على السكان والديناميكيات الاجتماعية. وبتخطي هذا الإطار التنظيمي يبقى السؤال المطروح: ما هي المناطق وأي القطاعات الاقتصادية وأي الفئات السكانية سوف تستفيد من – أو تُهمَّش – من قبل ما تسميه الحكومة "سياسات إعادة الإعمار". كما يجب النظر ضمن هذا الإطار في دور الجهات الأجنبية الفاعلة في مخططات إعادة الإعمار و"عمليات الاستقرار" – والموجهة من خلال تمويل المنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات المحلية غير الحكومية – لأنها أيضاً سيكون لها تداعيات جسيمة على الاقتصاد السياسي للبلاد.

وفي الوقت نفسه فإن عملية إعادة الإعمار ستجبر نظام دمشق على التعامل مع سلسلة من التناقضات والتحديات: فمن جهة عليه أن يلبي مصالح رأسمالي المحسوبية وقادة الميليشيات؛ ومن جهة أخرى سيكون على النظام أن يبقي دوراً للدولة في تكديس رأس المال من خلال الاستقرار الاقتصادي والسياسي وفي الوقت نفسه منح حلفائه الأجانب حصصاً رئيسية في تجارة إعادة الإعمار. لم تكن هذه الأهداف تتقاطع إلا نادراً أثناء كتابة هذه الورقة وبعض التناقضات والمنافسات كانت تظهر أصلاً. ما يبقى علينا تحديده هو كيف أن هذه التناقضات نفسها قد تترجم إلى فرص بالنسبة إلى الجهات الفاعلة المحلية والخارجية.

¹⁰⁵ انظر تحديداً هايدمان، ستيفين (٢٠١٨) "ما وراء الهشاشة: سوريا وتحديات إعادة الإعمار في دول العنف"، فورن بوليسي في

مؤسسة بروكينغز، <https://www.brookings.edu/wp->

[content/uploads/2018/06/FP_20180626_beyond_fragility.pdf](https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2018/06/FP_20180626_beyond_fragility.pdf)

¹⁰⁶ ومن ضمن هذه الشخصيات سامر فوز، وحسام قاطرجي، ومازن ترزي، ووسام قطان، وآخرون

RESEARCH
PROJECT
REPORT



Publications Office

DOI:10.2870/564167
ISBN:978-92-9084-750-2